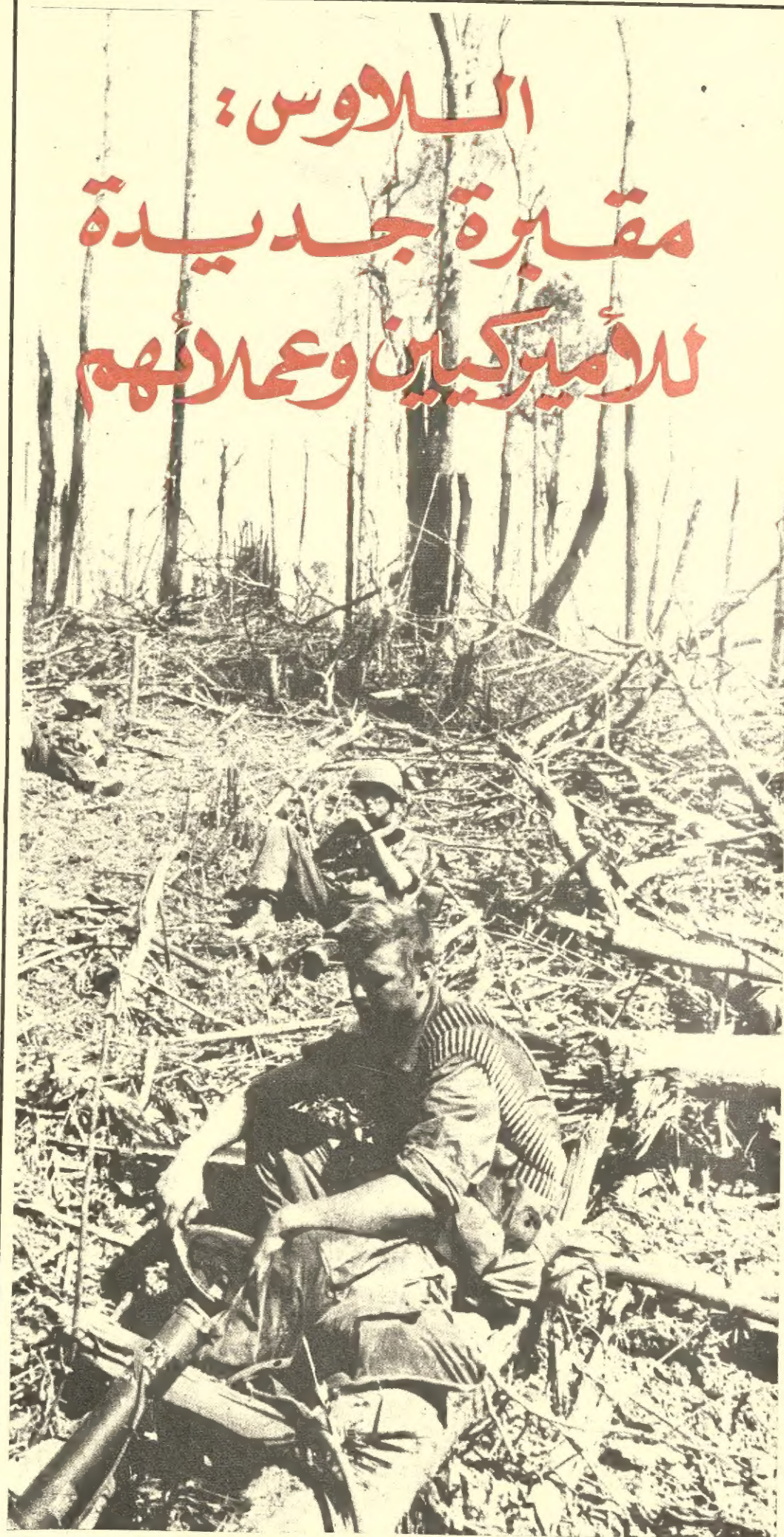


سلطة البورجوازية
البيروقراطية في مصر
(بقلم مناضل مصري)

صحوة
الليبرالية
بحسب
صيف
جديدة للحكم



اللاوس:
مقبرة جديدة
للأميركيين وعملاتهم



المجاسس الوطني الفلسطيني.. ومحاولة الهروب الى "الوحدة العسكرية"

٨٧٨

من رحلاتنا تلة بدون توقف

لا فرق في أي اتجاه أنت مسافر،
فإن طائرات شركة طيران الشرق الأوسط
الخطوط الجوية اللبنانية ستنتقلك
إلى الجهة التي تقصدها بدون توقف.
فمن ١٣٦ رحلة تؤمنها طائراتنا
كل أسبوع إلى ٣٥ بلدًا
على شبكة خطوطنا تلة ١٠٦ رحلات
بدون توقف،
منها رحلات لنسبت
وباريس وفنكفورت
واكرا.

وقد روعي في رحلاتنا التي تلة بدون توقف
أن توفر لك منتهى الراحة والرفاهية.



راجعوا وكيل سفرك المعتمد لدى "إياتا" أو:
طيران الشرق الأوسط الخطوط الجوية اللبنانية



الجبهة الشعبية الديمقراطية تكشف عن خطة للسلطة الأردنية لشن هجوم واسع على معاقل الفدائيين في أحراج جرش

كشفت مصادر مسؤول بالجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين عن وجود خطة للسلطة الأردنية لشن هجوم على معاقل الفدائيين في أحراج جرش.

تتمت أجهزة الجبهة الشعبية الديمقراطية من الحصول على معلومات مؤكدة عن خطة السلطة الأردنية لشن هجوم واسع على معقل الفدائيين في منطقة أحراج جرش وعجلون، ومعاقل الميشتيا في عمان. فقد تم وضع الترتيبات العسكرية في الفرقة الأولى والفرقة الثانية لشن هجوم واسع على مناطق الفدائيين في منطقة أحراج جرش وعجلون واحتلال طريق جرش القديمة، الذي يمثل شرياناً حيوياً، للمقاومة كما أن تحركات وحشودات عسكرية واسعة قد تمت في المناطق التالية حول عمان: الإذاعة وجبل عمان وطريق نامور - القدس، تهيئاً لعملية عسكرية على مناطق جبال: النصر والمهشمي والأخضر وهي المصارو التي تمثل معاقل للثورة والميشتيا. هذا وقد سبق للجبهة الديمقراطية أن صرحت عن

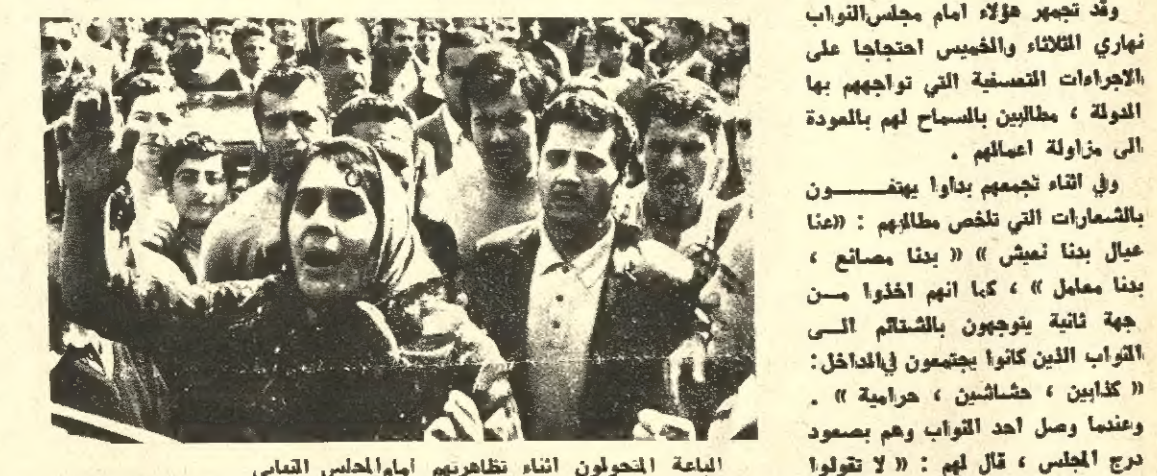
نشاط الجبهة العسكرية كما أصدرت الجبهة الديمقراطية بيانات عن عدة عمليات عسكرية قامت بها مجموعات من مقاتليها:

العملية الأولى تمت بتاريخ ٢٠-٢-٧١ لنسف وتدمير قسم وتحصينات العدو في ثلة الشفة. وقد قامت مجموعة مقاتلة بمهاجمة بعد أن تركزت مجموعة أخرى للانسداد والحصاية السبيرة على عامة الطريق المؤدية إلى التحصينات.. ثم تحركت مجموعات التهديد والمزل بحيث قامت بقطع

الباعة المتجولون يتظاهرون أمام المجلس احتجاجاً على منعهم من العمل

١٩ حرامي، والا لا حقاً لكم مطالبكم». وقد أخذ البعض يرشق تذاكر هويته في الهواء تعبيراً عن احتجاجه على الأوضاع المعيشية الخائفة التي بات عليها بعد التوقف عن العمل.

وقد حاول الزلام الثواب وسائقو سيارتهم وخاصة أزم رئيس المجلس أن يحولوا التجمع إلى مناسبة للتهافت بحياة «الك» في الوقت الذي كان سائقه يكدد الباعة عن السيرة الفخية. كذلك حاول رجال الشرطة على الصعيد الآخر الاتصال ببعض الباعة المعروفين الذين يمارسون وصاية على الباعة والمالين لهم علاقات مشدودة مع القاذين ورجال الشرطة



الباعة المتجولون أثناء تظاهريهم أمام المجلس القنابي

بعد تظاهرتهم الأخيرة: مطالب أهالي الهرمل

يوم الاثنين الماضي قام أهالي الهرمل بأشواقهم بمظاهرة احتجاجاً على أعمال الدولة، وكانت لجنة المتابعة في الهرمل قد أصدرت بياناً تضمن مطالبهم المنطقة نورد بعضها كما يلي:

- ١ - توفير أمن المواطنين والمسيح على حياتهم وراحتهم.
- ٢ - المستشفى: إيجاد ملاك طبي وان يكون في المستشفى التجهيزات اللازمة لإجراء عمليات الولادة كما هو مفروض، وتوفير الأدوية اللازمة للمستشفى.
- ٣ - إعادة تجديد اسلاك الهاتف بين الهرمل وبعلبك.
- ٦ - الطرقات: الشروع بالصلاح والطرقات الداخلية في البلدة. ودعمت اللجنة الأهالي لوازرتها ودعمها بمختلف الوسائل من أجل المضي في النضال حتى تحقيق المطالب، ودعمهم إلى الظاهرة التي تمت يوم الاثنين الماضي.

مقررات مؤتمر رابطة البحرين في الخاسع

في الفترة ما بين ١٤ - ١٦ فبراير ١٩٧١، وقد مثلوه روابط طلبة البحرين في الخارج مؤتمراً تحضيرياً في بيروت أقروا فيه بياناً سياسياً واتخذوا عدة قرارات أهمها:

- ١ - على مستوى الخليج:
 - ١ - الإبقاء بوحدة منطقة الخليج العربي شعبياً وسياسياً، وفرورة ربط التضال بين كافة أجزائه.
 - ٢ - دعم حركة التحرر الوطني في منطقة الخليج بقيادة قواها الوطنية.
 - ٣ - دعم الثورة المسلحة في الخليج العربي بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، والجبهة الوطنية الديمقراطية.
 - ٤ - استنكار المجازر الوحشية في الأردن وفرض المخططات الرامية إلى تصفية العمل الفدائي.
 - ٥ - شجب المحاولات الإمبريالية والصهيونية الرامية إلى خلق الكيان البزئل الخذل في مشروع الدولة الفلسطينية.
 - ٦ - دعم الثورة المسلحة الإرشدية والقوة المسلحة في الصومال المغربي.
- ٢ - دعم حركة التحرر الوطني في منطقة الخليج بقيادة قواها الوطنية.
- ٣ - دعم الثورة المسلحة في الخليج العربي بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، والجبهة الوطنية الديمقراطية.
- ٤ - استنكار المجازر الوحشية في الأردن وفرض المخططات الرامية إلى تصفية العمل الفدائي.
- ٥ - شجب المحاولات الإمبريالية والصهيونية الرامية إلى خلق الكيان البزئل الخذل في مشروع الدولة الفلسطينية.
- ٦ - دعم الثورة المسلحة الإرشدية والقوة المسلحة في الصومال المغربي.

٨ - فصح واستنكار تحركات الرجعية الإيرانية في تنفيذ المخططات الإمبريالية الأميركية.

على المستوى العربي:

- ١ - استنكار حملات الاعتقال الواسعة في السعودية بين صفوف القوى الوطنية وزجها في المسجون دون محاكمتها ومحاولاتها الرامية إلى

شؤون محلية

كتل نيابية مفككة - صناعيون وتجار مكشوفون - حركة جماهيرية تستيقظ - صحوة الليبرالية - بحثاً عن صيغة جديدة للحكم



أحد الفارين أما بالحكم: استخدام الفصح المكشوف (عكار) ..

من قبلها بضع الأمور خطوة أخرى إلى الأمام فيقترب تويني وأدمون نعيم، مثلاً، استحداث مجلس مواز للبرلمان يكون «مؤلفاً على أساس اقتصادي اجتماعي»، أي أن الطلب يطرح أخيراً بوضوح كامل: أن يكون للبرجوازية برلمانها أيضاً إذا كانت العلاقات السياسية التي تحمي مصالحها تمنعها من ولوج برلمان الزعامات (٢).

لكن هذا الاتجاه يفرض أطراً اقتصادية تتمثل فيها مصالح الفئات المختلفة التي تشكلت المجلس، مما يعطي لتحريك مشروع الهيكلية القنابية، منذ أسابيع، دلالة خاصة تلقى بوضوح مع الاتجاه المذكور.

بقي اقتراح الانسحاب - أي جعل رئيس الجمهورية منتخبا بصورة مباشرة من اللبنانيين، وتحويل النظام اللبناني بذلك إلى نظام رئاسي كامل ينتج فيه الحاكم بسلطة قوية ووزن شعبي لا يتنوع بهما البرلمان، مما يسهل مهمة السلطة الأولى في الحكم - ويحررها جزئياً من التوازنات الرجرجية والاختلاف للبرلمان. لكن عثمان الدنا كان قد اكتشف منذ زمن الجواب «اللبناني» على هذا الاتجاه: أن كون الرئيس «ديفولا» لبنانياً يعارضه مع صفته المارونية ويشكل بصورة فاحشة بالتوازن الطائفي.

إذا كانت الحلول التي تقدم في عز انحطاط البرلمان اللبناني، جزئية، أو متناقضة بمعضلتها، فما ذلك إلا لأنها تحاول التوفيق بين مصالح لا مجال للتوفيق بينها، رغم تكاملها الواضح في إطار النظام اللبناني ودوره الخاص. مما يحكم على كل المحاولات المشابهة بالفشل الأكيد.

القائم بين تخلف النظام السياسي وتغفنه، وبين نمط الاستغلال الإمبريالي الذي تتمشى منه البرجوازية الحاكمة، يطرح برنامج الحركة الجماهيرية ومطالبها حلاً وحيداً. وجواباً على النقائص الأساسي. والحركة الجماهيرية بدأت فعلاً تطرح حلولها.

٣ - هناك ثلاثة مشاريع لشأن هذا المجلس - وديمقراطي - اجتماعي - وتضمن على أن يشكل المجلس من هيئات أرباب العمل والعمال والدولة وأن يعطى صلاحية اقتراح القوانين وتخطيط السياسة الاقتصادية والاجتماعية - وذلك بغاية واضحة: تجاوز عجز البرلمان وضبط المرامرات الاقتصادية الممككة، والمسيطرة على الحركة العمالية.

أما بمحور المشاريع فهم على التوالي: بيار أده الرئيس السابق لجمعية المصارف - اللجنة الوزارية التي الفت لهذا الغرض - وجورج أبو عضل باسم نقابة رجال الأعمال.

٢ - مرشحان - تقديمان في انتخابات ١٩٦٨.

«وطنية» لحماية هذه المصالح، وتمهيداً وتنظيماً (نظراً لتناقض حاجاته مع حاجة هذه المصالح أساساً). مما يؤدي أكثر فأكثر إلى كشفها بصورة خطيرة. إذ تضرع هذه المصالح المباشرة والمصير لكل ما يعترض طريقها: معركة الضمان الصحي في وجهه الطريقة العمالة اللبنانية، مواقف الصناعيين خلال الإضراب الأخيرة، مواقف مسعودي الادوية.. الخ. وبينما يتفاهم أرنهسان السلطة الأولى بتناقضات البرلمان، وتكتشف مصالح التجار والصناعيين، يجابه هؤلاء مجتمعين حركة جماهيرية ما زالت في تصاعد، من موجة الإضرابات العمالية الملاحقة، معركة الضمان الصحي، إلى معركة الطلاب، وتحرك النخيلين في عكار.. وكلاهما تحركات جماهيرية استطاعت، نظراً لتنازع القاعدة التي شملتها، ونوع المطلب، المحددة التي رفعتها، ولالزعم الذي ميزها، استطاعت أن تشكل كائناً فصح بقوة نزع المصالح العمالية التي وقت في وجهها كما عرى هذه المصالح. مما وضع الحكم دائماً أمام واحد من خيارين: إما الانتقال الجزئي (معركة الضمان) وإما استخدام الفصح المكشوف (المطلب... فلاح عكار).

بذلك يعود المازق الأساسي إلى المسرح ويقف وضوح أكثر هذه المرة: بينما تتطلب المصالح السائدة أكثر فأكثر حكماً «وطنياً» يرتفع فوق مصالح الدائرة الانتخابية والفسطوط الفئوية لرؤوس الإقطاع السياسي أي حكماً يكون تعبيراً أميناً عن مصالحها الطبقية المسيطرة، يستمر النظام السياسي اللبناني على قاعدة سياسية متخلقة يستحيل عليها أن تلعب هذا الدور نظراً لانتهاها إلى علاقات سياسية تعكس تراجع الأرفق والمشاكل الناجمة عن هذا التراجع. قاعدة سياسية مفككة تهيئهم على اهتماماتها ومواقفها سياسة الدائرة الانتخابية واعتباراتها الضيقة.

في ظل هذا وضع يفرض أي للاحم لكثيرة برلانية مستحيلة (فالدائرة الانتخابية لا توفر عناصر للاحم «أكثريه سياسية») دون ضغط عوامل خارجية، (عربية وعالية) أو داخلية (عسكرية - إدارية) كما كان وضوح الأكثريه الشعبية. وهي جيبها عناصر لم تعد متوفرة سواء على الصعيد العربي - المحور الأيمن لكل التحالفات التي قد تنشأ داخل المجلس، ولتبدل مواقع التسويات واجتذابهم. مما يعني أن النضج قد يغدو مزناً وغير قابل للشفاء. هذا ما يفسر دوره الاضطراب الشديد الذي ما زال يحيط بالاشكيات الجديدة في الإدارة والجيش وقوى الأمن والقضاء، وهجز الرئيس عن إخراج هذه التشكيلات من دوامة المسامحات والفسطوط الخناقة.

لكن، بينما يفرق الحكم في معالجة معضلة قاعدته البرلانية التي لا يستطيع الحكم إلا بدعم منها، يطرح الوضع اللبناني في مجال آخر مشاكل النظام الفعلية، أي مشاكل القوى التي وأن كانت لا توجد في البرلمان، تشكل في الواقع القوى الفعلية المهيمنة التي تتلخص مهمة الرئيس وهم السلطة التنفيذية الذي يقف على رأسه، في حايته من كل تهديد. لكن عجز البرلمان عن تشكيل تيار غالب يعني فيما يفضيه عجزه عن تقديم صيغة

١ - مناظرة الكتاب حول تعديل قانون الانتخاب بتاريخ ١٦ شباط الماضي - انتخابات تويني في النهار - تصريحات عديدة لتسويات ورؤساء أحزاب.

التقرير السنوي لمصرف لبناني

الاقتصاد اللبناني ينفو وفق حاجات البورصات الامبريالية

في نهاية كل سنة ينشر حاكم مصرف لبنان (البنك المركزي) تقريراً عاماً عن الاقتصاد اللبناني ، يتناول اوضاع السنة السابقة . وقد صدر منذ اسابيع تقرير ١٩٦٩ . وكالمعادة ، يشكل التقرير مناسبة دورية للاطمئنان والطمين . فالوضع العام دوماً يدعو الى التفاؤل وفي أسوأ الحالات يدعو الى القرب والانتظار . مع الامل الاكيد بان لا بد للامور ان تسترجع مجراها . والمجازة تتحقق ، دوماً ، بوصفه لا تغير « ديناميكية اللبناني » وتتكيف مع التطورات » ، كما يكرر التقرير ، بعد كل التقارير التي سبقته .

ولكن سوء حظ حاكم مصرف لبنان ، وسوء حظ الذين يرعى المصرف (ومن ورثه الدولة) معاصهم ، ان على التقرير ان ينشر ارقاما . حتى لو كانت ارقام متفائلة . فان بعضها يفرض استنتاجات تسخر من « الديناميكية » ومن الادعاء . فكيف لو توفرنا احصاءات كاملة ؟ بعد سبع سنين من التقرير ، و ١٢ سنة من وزارة « تصميم » ، لا يكاد يملك التقرير الاقتصادي العام (والرسمي) رقماً واحداً حول سوق العمل : عدد طلبات العمل وتوقعها ، عدد عروض العمل وتوقعها . وبعد هذه السنوات الطويلة ، يعترف وزير التصميم (الجرائد ٢-١٧) بان الحكومة كانت تخفي ارقام التي تملكها عن الاسعار ، فالاسعار في رأي الحكومة ، ترتفع اكثر مما يجوز للجماهير ان تعرف ! لذلك فهي تتكيف مع معرفة الجمهور وتقدم له ارقاما « مختصرة » . فتحتول الزيادة السنوية التي يبدو انها لا تقل منذ سنوات عن ١١ بالائة سنوياً للاسعار الى ٨٠٠ ٢٨٨ بالائة . لذا ٢٨٨ بالائة ٤ لان هذه هي الزيادة التي تستطيع دولة المصارف والوكالات التجارية ان تدفعها « مقابل » ارتفاع الاسعار . لذلك فهي تزيد الاسعار بالتدريج الذي تسمح لها به علاقاتها مع المصارف والمكالات التجارية والمصارف .

● بالطبع ، كانت البلدان التي يتعامل معها لبنان على راس الدول التي ارتفعت اسعارها . فقد ارتفعت اسعار التصدير في اميركا خلال عام ١٩٦٩ بنسبة ٦ بالائة . وارتفعت نسبي اكثر في فرنسا بنسبة ١٢ بالائة ، وفي ايطاليا واليابان بنسبة ٣ بالائة . هذه الزيادات ، كما نقا ، تظل البضائع التي تصدرها هذه الدول . وهي تختلف عن الزيادات في الاسعار الداخلية . فاللبنان التي تقوم سياستها

الاقتصادية على التصدير الواسع ومزاوجة البضائع الرأسمالية الغربية ، ارتفعت اسعار بضائعها المستهلكة داخل اليابان بنسبة ٧ بالائة (مقابل ٣ لاسعار التصدير) . ● بالإضافة الى هذا الاستغلال المضاعف (وزيادة الاسعار مظهر من مظاهره) ، هناك اجتذاب الاموال الى المصارف والبورصات الرأسمالية الامبريالية . وقد كان عام ١٩٦٩ ، بمسء عام ١٩٦٨ ، عام تخفيض العملات . ويتبع هذا التخفيض ، عدا التوسع في سياسة التصدير ، محاولة دفع اصحاب الاموال الى الحد من الصرف ، وذلك بواسطة اجتذاب الاموال الى المصارف واغرائها بفوائده « رنفة على الودائع » . وقد ارتفعت هذه الفوائد الى ٦ بالائة في المصارف الاميركية ، و ٨ بالائة في المصارف الانكليزية والفرنسية ، و ٦ بالائة في المصارف الايطالية المغربية ، و ٢٥ ٦٢ في المصارف اليابانية . وليس هذا هو الشكل الوحيد لاجتذاب الاموال . فهناك السندات على الدولة في البلدان الرأسمالية نفسها . وتتجاوز فوائدها غالباً فوائد المصارف في القرا تالتة تحارب فيها الدولة التضخم المالي .

اوضاع « الملحق » اللبناني

ليست هذه ارقام تحديداً لاهداث « خارجية » . فصلة الاقتصاد اللبناني بهذه الاحداث ليست صلة وحدة اقتصادية متكاملة ومستقلة ، بتاثيرات تأتي من الخارج . انها صلة من نوع اخر . فكل حدث من هذه الاحداث صلة مباشرة بكل ما جرى عام ١٩٦٩ في الحياة الاقتصادية . حتى ان هذه الاخيرة ليست سوى مجموعة اصداء للاحداث « الخارجية » كما سنرى .

● لم تغفر ، بالطبع ، مصادر الاستيراد اللبناني . فالديجار اللبنانيون ياتسون بضائعهم بصورة رئيسية من البلدان الامبريالية التي تتركنا . وتأتي في الطليعة لكندا ، تتبعها الولايات المتحدة الاميركية ، ثم فرنسا ، فاليابا الغربية ، فسويسرا . واذا كانت اقلتها ، حتى ١٩٦٧ ، تسبق الدول الاخرى بفرو كبير ، فان هذا الفرق سائر الى التناقص لصالح الدول المتحدة والمانيا الغربية وسويسرا . ولان هذه البلدان هي مصادر الاستيراد التجاري اللبناني ، ادى ذلك الى حد من النتائج . بعد ان كان الاستيراد قد تراجع وانخفض عام ١٩٦٧ ، عام ١٩٦٨ وارتفع بنسبة ٨٩ بالائة . ولكن هذا الارتفاع هو ارتفاع في اسعار البضائع المستوردة وليس في قيمتها الفعلية . لذا ؟ لان التجارة اللبنانية تسدود البضائع بالاسعار التي تفرضها الدول الامبريالية ، الدول المصدرة . ونحن ندفع زيادة الاسعار التي تحصل في هذه الدول ، ونتيجة سياسة رأسمالي هذه الدول . وتبدو نتائج هذه السياسة على الاسعار اللبنانية الداخلية بصورة واضحة . بين عام ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ، ازدادت اسعار المواد الغذائية بنسبة ٦ بالائة ، واسعار المشروبات بنسبة ٤ بالائة ، واسعار السلع الجاهزة والمصنعة (كالسيارات) بنسبة ١٢ بالائة . وهذه النسب لا تقول الحقيقة . اولاً لانها نسب مملت الدولة نفسها على تزويرها ، كما كشف ذلك وزير التصميم حسن شرفي في نقاشه الاسبوع الماضي في جلسة لجنة المال . وثانياً ، لان هذه النسب عامة ، اي

انها تتناول في الوقت نفسه ، زيادة اسعار السلع الداخلية ، وزيادة اسعار السلع المستوردة . مما يمنع معرفة واضحة لزيادة اسعار هذه الاخيرة . ● نتيجة الوضع المتفدي العالمي (المضاربة على المارك الألماني ، ارتفاع سعر الفالدة ..) اخذت المصارف اللبنانية تشارك في المضاربات التي تشكل مصدر تعييشها الرئيسي . فكان ، مثلاً ، ان ازدادت الممتلكات « اللبنانية » في الخارج خلال عام ١٩٦٩ ، ١٨٧ مليون ليرة لبنانية . وبلغت الودائع المصرفية ١٦٤١ مليون ليرة ، بينما بلغت الودائع الداخلية ٢٠٩٤ مليون ليرة .

تجاه المضاربة على رفع سعر الدولار في الداخل ، وعلى المارك في الخارج ، اضطر مصرف لبنان الى ان يفرض على المصارف اللبنانية ان تودعه ٥٠ ٪ من قيمة عملياتها . بذلك حاول المصرف المركزي ان يخفف من هذه العملية ، ولكن لان هذا الجانب يشكل « النشاط » الطافي على كل الحياة الاقتصادية اللبنانية ، كان من نتائج محاولة المصرف ان جرس النشاطات المصرفية الداخلية . بينما ازداد تصدير الخدمات بنسبة ٢٩٢ ٢ بالائة ، لم يزيد تكون راس المال التليست للمؤسسات الا بنسبة ٢٢ ٢ بالائة . يضاف الى ذلك ان حجم التسليف بقي على ما كان عليه عملياً ، خلال السنتين ، كما يقول التقرير . ببساطة تخفي اسباب هذا الجهد . فمن اين للتسليف ان يزداد اذا كانت الاموال المودعة في المصارف تلتهم وراء الدولار ، في الداخل ، والمراك وسندات الدولة ، في الخارج ؟ ويتم توزيع التسليف فيما للصلالح المرتبطة بالسوق الامبريالية ، وتدرج هذا الارتباط : فالسندات التي تقدم الى الصناعة ، تخفى من ١٩٦٨ الى ١٩٦٩ ، وتسليفات البناء تزداد بنسبة طفيلة . وتستورد التجارة وحدها على ٥٥ بالائة من حجم التسليف المراك . ● اذا كانت الصادرات اللبنانية (الصناعية والخدمات) في ارتفاع ، واذا كانت ارباح راس المال في الارتفاع ، فلماذا لا ينحسب اربا (نتيجة لما سبق) ان الاقتصاد اللبناني « مزدهر » . عدا التقدم الضئيل في تكون راس المال الفاني ، وعدا ركود التصريف وتوزيعه ، فان سوق العمل يضيق بدل ان يتسع ، بينما يجد سنوياً ما يقرب من ١٥٠ الف باحث عن عمل جديد . فالتقرير يورد ان عدد الاجراء المسجلين في الضمان الاجتماعي قد نقص ١٨٩٦ بالائة ، وان الاجور المخفوعة المعلقة قد نقصت ١٧٥٧ بالائة (١) اما الاجور فلم ترتفع الا بنسبة ١ بالائة . وهذا يعني ارتفاعاً في القيمة الفعلية للاجر (اذا قيس بزيادة الاسعار) بنسبة لا تقل من ٥ بالائة . هذا كله لا يمنع المصارف من الازدهار .

● فواللهما ، في اخر ١٩٦٩ ، تجاوزت المخابرات الاجرة بـ ١٥٠ مليوناً . ولا يهم ان ودائع الاجل ، التي يمكن ان تستعمل للقروض القوسطة او الطويلة الاعد ، قد تراجعت من ١٨٢ مليون ليرة ، اخر عام ١٩٦٨ ، الى ١١٨ مليون ليرة ، اخر عام ١٩٦٩ . فالخزينة ، بنسبة ٤ بالائة ، واسعار السلع الجاهزة وبواسطة السندات تشتريها المصارف من

١ - هذا تراجع الحركة السياسية الواضح ، ارتفع بمعدل تيبة الروعونات بنسبة ٢٥ ٪ . مما يشير ، كما يقول التقرير نفسه ، الى ان صعوبات مالية كبيرة تواجه مؤسسات عامة .

الدولة ، والتي تزداد سنة بعد سنة . فيعد ان بلغت ٦٩ مليون ليرة عام ١٩٦٨ ، قفرت الى ١٨ مليون ليرة عام ١٩٦٩ . والوزير سابا يشرنا انها لن تتجاوز عام ١٩٧١ قيمة ١٧٠ مليوناً . بذلك تزداد قبضة المصارف على موارد الدولة احتكاماً .

ما هي نتائج هذا الوضع ؟

١ - لم يعد انخراط الاقتصاد اللبناني « بجمعه » ، في السوق الامبريالية ، بحاجة الى دليل . وتقرير عام ١٩٦٩ ، تأكيد مجد على هذا الانخراط . لكن الاحداث الاقتصادية الرئيسية التي برزت خلال ١٩٦٩ تحدد بصورة ادى نوع الانخراط اللبناني فقد بدأ من الواضح ان راس المال المالي - او المصري - هو الذي يوفر لحمل الانخراط الاقتصادي في السوق الامبريالية العالمية ، قاعته . فالظواهر الرئيسية التي برزت خلال ١٩٦٩ (ولا شك انها اخضنت كلها بنوع الاحتياجات المالية التي كان على المصارف اللبنانية ان تلبسها نتيجة صلتها بالسوق المالية الرأسمالية) فمن ركود التسليف نتيجة المضاربة على العملات الامبريالية ، الى تراجع سوق العمل ، الى غلاء الاسعار ، الى انخفاض القوة الشرائية للاجور ...

٢ - تؤدي اولوية هذه الالتزامات ، ودورها في سد عجز ميزان المدفوعات ، الى قوية كالملة للحياة الاقتصادية اللبنانية . فالاحتياجات التي تلبي لا نتج من الخططيات الخارجية التي تلبي لا نتج من الخططيات الخارجية التي يشكل الاقتصاد اللبناني ملحقاً من ملحقاتها .

٣ - لكن الانخراط المتزايد في السوق الرأسمالية العالمية لا يؤدي الى « منطق رأسمالي » متزايد - فالرأسمال الذي تلبى حاجاته هو الرأسمال الخارجي ، ويتم ذلك بتضخيم التفاوت بين مجالات الانتاج والمجالات المستعدة الناتجة عن تطورها وتناقضاتها . (وما ازمة التعليم والاعداد التقني الا من مظاهر هذا التفاوت) .

٤ - ان هذه السمات ، السريعة ، تضع الطبقة العاملة اللبنانية تجاه وضع لا تستطيع مواجهته من زاوية قريب « طلبية » ، حتى في المدى القريب . فمن الواضح ، نتيجة ما سبق (الاجور ، سوق العمل ...) ان دفاع الطبقة العاملة اللبنانية عن اسبق مطالبها يجعلها في مواجهة التحاق الوضع اللبناني بالسوق الامبريالية . ومهمة القيادة السياسية للطبقة العاملة لا تدخل هذه المواجهة في استراتيجيتها الضمائية العمالي . والا استمر التراجع بين غريبال خوري والياس الهير .

المصلحة الطبية في كهرباء لبنان

غفوج عن استهتار ارباب العمل بصحة العمال

لدى اطباء اخرين غير طبيب المصلحة ، فلم يعترفوا له باية غائورة رغم توفر كل المستندات ، وعلى الدواء . واحد العمال تكلف على ابنه مبلغ ٨٠٠ ليرة في حادث طرقي ، لم تنفع له المصلحة اي مبلغ فاشق عليه زملاؤه وجعوا له ٥٠٠ ليرة كتبرع . واخر ارسل معالجة طبية منذ ثلاثة اشهر ليحصل على النسب المحددة له ، فلم توافق المصلحة على صرفها بدون ذكر الاسباب .

ويتبع المصلحة الطبية لجنة للمساعدات المرضية تقدم منها مالية من الخسرين ليرة وما فوق ، تخضع في كل قراراتها للوساطات والفوق .

ضد المصلحة الطبية ومع الضمان

ما ان اعلن البدء بتطبيق الضمان الصحي حتى كان موقف غالبية العمال والمستخدمين واضحا ، إلغاء المصلحة الطبية والارتباط مباشرة بفروع الضمان الصحي . مع الحفاظ على كل المكسبات السابقة التي شوقت خدمات المصلحة الطبية في بعض الحالات . ان جزءا من هذه المصلحة الفاضلة لشبنة الادارة ونصرها الكيفي ، المطالبة بعلمها . ولكن المصلحة الطبية كانت تسعى بكل قوتها في هذه الاتقاء لبقاء وصايتها كالمسابق ، فاختذت تتوحد للعمال من جهة وتشر الاشاعات من جهة اخرى بان تنفيذ الضمان الصحي من ادارة الضمان مباشرة سوف يسلبهم حقوقهم المكتسبة ويضع عليهم فرض الاستفادة . وحدثت الضالعات التي ارتكبتها هذه المصلحة ، قيام احد اطباؤها مؤخرا بوصف ادوية لعمال تبلغ قيمتها ٢٢ ليرة ، وعندا رفض العامل شراؤها من حسابها الخاص باعتبار انه مما الادوية والمصديلات والمستشفيات والمخبرات مقابل التعامل معها . لتترك المجال على كل حال لتماذج محسوسة وحقيقية عن مسئلتها مع العمال .

طبيب المصلحة في خدمة رب العمل

في الطابق الثاني ، وخلف طاوله ، يجلس طبيبنا « كالمبرهور » ، وما ان يذبح المرض حتى يصرخ به « احك .. شو باك » فيجيبه العامل بأنه مريض ، يتقاطعه « انا شافيك متى مريض » لم يضع المصلحة على صدره فلما نال « رضاه » كتب له وصفة طبية لا تتعدى غالبا ١٢٥ قرشا . ١- بالنسبة لفراد العائلة فان هذا الطبيب ليس مكلفا بمعائنتهم ، مما يفلسر العامل لزيارة طبيب اخر ، وعندا يقصده للحصول على تاشيرته على الوصفة ، فخلها الطبيب المصلحة ويشطب منها كل ما يتعدى المبلغ الواحدة ، او يفر الدواء اذا كان « غالي » الثمن باستبداله باخر عديم الفائدة . ان طبيب المصلحة لا يسمح باجرة مرضية ، الا اذا كان العامل المريض على فراش الموت ، وهذه احدى الحوادث التي جرت لمعامل رضى رئيس اطباء المصلحة اعطاه اجارة مرضية ليوم واحد ، بينما هو في حالة من الام الشد ، حيث استدى طبيباً اخر من المصلحة الى البيت ، فاعطاه مع السدواء الاثم ، راحة اسبوع كامل .

٢- اما الادوية الموصوفة فكلها من النوع الرخيص وعدم الفعالية واحيانا يقتصر على الاسود او المستكات . وبعض العمال والمستخدمين اضطروا لمعالجة زوجاتهم واولادهم

ان غالبية الشركات والمؤسسات الكبيرة والصغيرة المستقلة ، خابت بعد نظاما خاصا من اوضاع الفرع الصحي من الضمان الاجتماعي موضوع التنفيذ مؤخرا في اول شباط . ولعل استعراض احد نماذج تطبيق الضمان الصحي على ايدي ارباب العمل ، في احدى المؤسسات الضخمة كمصلحة كهرباء لبنان ، يلقى ضوءا ساطعا على المخاطر الجديدة التي تحيط بمشروع الضمان الصحي حالاً فيما اذا تم تزييمه لارباب العمل عوض تنفيذ هذه من ادارة الضمان مباشرة .

تخصص ادارة المصلحة مبلغ ٢٥٠ الف ليرة سنوياً من الميزانية العامة لتقديم خدمات طبية للعمال والمستخدمين البالغ عددهم (٣٠٠٠) بغرض الادارة على اطباء المصلحة التقيد بالصرف في حدوده ، فاذا علمنا ان عدد المستفيدين من هذا المبلغ (العمال وعيالهم) يقارب ١٠ الاف شخص ، لنملك من حساب المعدل الواسطي لاستفادة الفرد من هذه الميزانية الهزيلة والذي يبلغ ٢٥ ليرة سنوياً لا غير !

تحوطت المصلحة الطبية فعليا الى اداة لقر العمال بدل مداواتهم والحفاظ على صحتهم وتقتصر فائدتها الجيدة على بعض الرؤساء ومحاسبهم من اصحاب المؤسسات ، ومن الشائع على السنة العمال ان القيين على المصلحة يتقاضون « عمولة » من مستودعات الادوية والمصديلات والمستشفيات والمخبرات مقابل التعامل معها . لتترك المجال على كل حال لتماذج محسوسة وحقيقية عن مسئلتها مع العمال .

فشل مساعي الادارة لالتزام الضمان

سمعت الادارة من البدء لالتزام الضمان الصحي لمعاملها ومستخدميها عبر الاتصالات التي اجرتها مع ادارة الضمان ولكنها اختلفت على تحديد المبلغ الذي ستدفعه ادارة الضمان عن كل عامل ، طالبت ادارة الكهرباء بـ ٢٥٠ ليرة ورفض الضمان ان يدفع اكثر من ٢٦٠ ليرة عن كل عامل مما افضل المصلحة ، ولكن هذا لا يمنع الادارة من ان تجرب حظها مرة ثانية دون الالتفات لمعارضة العمال والمستخدمين . ففي الاجتماع الاخير الذي عقد بين المجلس التنفيذي للرابطة وادارة الكهرباء ، لم يتم التوصل الى اتفاق بشأن تنفيذ الضمان الصحي . ومجلس النقابة بالرغم من رفضه تزييم الضمان لادارة الكهرباء لم يتم حتى الآن بان جهد لتبديد جو اليأس والشكات التي تردد بين صفوف العمال والمستخدمين . ومن الواضح انه دون التوعية حول المطالب ودون الجهد الذي يجب بذله لتعبئة العمال والمستخدمين ، تستطيع ادارة الكهرباء بواسطة اتاعها والشائعات التي تطلقها من دفع العمال وسط البلبلة القائمة الى الموافقة على التزامها للمشروع مما يعرض مصير الضمان الصحي للخطر .

مكة الضمان الصحي مستقرة

العقود الخاصة تحايل على الضمان

ثم بصورة اساسية تحت ضغط المصانعيين واستجابة ممثلي السلطة ! ان منطق الحكم واضح في هذه المسألة فاذا اقتضى الامر بنظره التخفيف من التزامات فئة من الرأسماليين يلزم ذلك على حساب العمال . لذلك لم يطرح على بساط البحث مطلقا تأميم استيراد السدواء الذي يحقق وفرا كبيرا لصندوق الضمان ويخفف تكاليف الدواء عن المستهلكين .

ان السلطة لا تتفي بتحويل قسم من تكاليف تجديد قوة العمل الاجتماعية من على كاهل الجوازات لتضعه على اكاف العمال والاجراء ، بل هي تمنح في تفرغ الضمان الصحي من احد اهم مضامينه تغلبا على تزييمه الى ارباب العمل .

— مقابل المبلغ المتقطع الذي يقبضه رب العمل من ادارة الضمان ، يتعهد رب العمل بتغطية اي عجز مالي قد ينشأ من جراء تنفيذه هو للضمان من جيبه الخاص . بالقابل بنص الاتفاق على ان اي غائبي مالي من المبلغ المتقطع لا يصرف على العمال خلال سنة يعود الى جيب رب العمل . من الواضح ان النوع من لرب العمل مصلحة كبيرة ليس فقط بعدم لحسابه الخاص . كيف ؟ اذا كان اطباء المؤسسات سابقا قد تحولوا باجمعهم الى اطباء ضمان فان رب العمل بائنا خاص مع ثلاثة او اربعة منهم يضمن تقليص المصاريف الى اقل الحدود (وتجربة المصلحة الطبية لكهرباء لبنان المشهورة في هذا المعد ، ذات دلالة مفيدة) ، معاينات صورية ، وصفات ادوية رخيصة بغض النظر عن فعاليتها العلاجية ويكيات ضئيلة ، عدم اعطاء تقارير طبية بالاتضاع عن العمل رغم حاجة المريض المصنوع الخ ... وما يضمن لرب العمل تقي عمال مؤسسته باطباطه المعتمدين رغم ان نصوص الضمان لا تلزمهم بذلك ، سطوته المباشرة عليهم .

بذلك تتحمل المسئلة ، من تزييم الضمان لرب العمل الى مصلحة الاخير في ضغط التفتقات وتحقيق وفرو لجيبه بالاتفاق مع اطباطه المعتمدين الى رضوخ العمال وتقديمهم بهؤلاء الاطباء الذين هم في نفس الوقت اطباء ضمان ، الى تفرغ الضمان من اهم مضامينه التي بتت وكانها مكاسب محققة . .

ان النشعة من ترابط هذه العلاقات تخفي وتزول اذا ادركنا الدور البوليسي الذي يلعبه رب العمل بمعونة وكاله داخل الصنع على العمال ، وسلاح التصريح الكيفي الذي يستعمله متى شاء بمباركة وزارة العمل وغياب اية رقابة نقابية فعلية .

— ان المكسب الهام الذي وافق معركة الضمان الصحي بوضعه العمال كطبقة منافسة للرأسمالية كطبقة تجهى المقود الخاصة لتهدده الرأسمالية بتجزئتها للعمال على المؤسسات والعاقهم بارباب العمل .

— ان تزييم الضمان الصحي لارباب العمل سوف يؤدي في اغلب الحالات الى ابتزاز العمال وهدر حقوقهم لصحة المخرم ، فسي وضع نقابي وتشريعي وسلطتي لا يملك العمال تجاهه ما يمكنهم من انتزاع حقوقهم .

ما ان اعلن الاتفاق على البدء بتنفيذ الضمان الصحي حتى التقت الاطراف المعنية بالامر على تجديد الاتفاق وتعظيمه ، من اذاعة الدولة الى ارباب العمل مروراً (بممثلي) العمال طبعا . وفي وسط الموضوع وتبادل الانتخاب التي قامت منذ اول شباط ولم تهدأ حتى الان ، تستمر المؤامرة على الضمان الصحي لتفريقه من جزء اساسي من مضمونه دون ان يرتفع الصوت من اي منبر نقابي او سياسي ليحذر من الاضاح المتصوبة ، فكان تقدير اهمية هذا المكسب يتحقق بالسجود خلفه وليس بتدعيمه وهمايته والمقابلة على سلامة تنفيذه . . .

ان احد المكاسب الهامة التي رافقت معركة الضمان الصحي ، هو وضعه على جبهة المواجهة الشاملة لعمال والادارة وكهنة في وجه ارباب العمل والدولة ، وقد ثبت بالتجربة رغم ان المواجهة لم تتحول الى تجربة قوة ، ان العمال اقوياء اذا استعدوا للمعركة كطبقة موحدة ضد عدوهم الواحد دون نسيان اهمية الشروط الاخرى ، وفي الوضع في اللحظة التي يتخلون فيها عن تغليب جانب الوحدة والتجانس في اوضاعهم على جانب التمايز والفروقات ، تفقد نفرة واسعة في صفوفهم يستطيع العدو ان ينفذ منها لطريق المكسب وتقليصه الى اقصى حد ممكن ، وهو ما حصل بالضبط بالنسبة للشق الثاني من الضمان الصحي وتعويض ايام المرض ، ان اشراف ارباب العمل بذات برزوا في ايدى سنين حتى يستحق له التعويض ، يؤدي فعليا الى شمول التعويض للموظفين والعمال المجرة في الصالح المستقلة والشركات على وجه التخصيص وهران اكثرية عمال الصناعة منه (صناعات المواد الغذائية ، التسج ، الحرف) خصوصا ان سيف التسريع المكفي عاجز لقصل اي عامل يقضي بسدة السنين عند نفس رب العمل ، مما يؤدي الى امكانية حرمان العامل من تعويض المرض رغم ثلاثين او اربعين عاما من العمل يضطر الى صرفها عند اصحاب عمل مختلفين . .

اذا كان تعويض نهاية الخدمة يستحق للعمال بعد انقضاء مدة معينة على عمله ببزول من المكفي عاجز لقصل اي عامل يقضي بسدة السنين عند نفس رب العمل ، مما يؤدي الى امكانية حرمان العامل من تعويض المرض رغم ثلاثين او اربعين عاما من العمل يضطر الى صرفها عند اصحاب عمل مختلفين . .

من الواضح ان الطابع الغالب على (ممثلي) العمال في المساومات التي جرت هو تمثيل قطاعات المصارف والشركات والمصالح المستقلة الذين يتوفر عليهم شرط السنين مما ادى الى هدر حقوق الفئات العمالية الاخرى .

— ان حذف النص الوارد في قانون الضمان الصحي بشأن تعويض ايام المرض واستبداله بالنص الخلف والجحف من قانون العمل السابق الذكر خلال التسوية الاخرى ، قد

مؤتمر الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية الانتخابات ، المؤتمر ، البرنامج ، استمرار لعمل الرابطة المتخلف

ما كان بإمكان المؤتمر التأسيسي لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية ، الذي انعقد ما بين ٨ و ١٢ شباط سنة ١٩٧١ ، عند تصديده لمسألة البنية التنظيمية للحركة الطلابية وبرنامج عملها ، إلا أن يستبعد ، ولأمد بعيد جدا مسألة النقابة الطلابية . بل هذا الصدد لم يجد أمامه إلا التفكير مستقبلا بأقامتها . وهو في هذا الصدد لم يجد أمامه إلا الاستناد بالشكل الرابطة الذي أثبت تاريخ الحركة الطلابية عمقه وعجزه عن أن يشكل أداة فعالة للتضال الحركة الطلابية .

من الانتخابات الى المؤتمر

لكن فيها واضحا للنتائج التي انتهى اليها المؤتمر ، والمهام التي ترتبها ، تفرض عودة ولو سريعة للمقدمات التي أنتجت هذا مؤتمر ، للانتخابات : الطابع الذي أخفنه والنتائج التي انتهت اليها ، وممارسات بخلف القوى الطلابية .

● انتخابات الاتحاد : لقد اشترفت على هذه الانتخابات لجان انخباها الطلاب بعد جمعيات عمومية انتزعت منها صلاحيات تحديد مهام هذه اللجان ومحاسبتها ، لتفرد القسوى السياسية الطلابية المتحالفة مع بقايسا الرابطة بالتيابة عنها في هذه المسألة . أكثر ما حدثته الجمعيات جرى تغييره من جانب القوى ، بحكم وصايتها التقييدية على القاعدة الطلابية .

هذا الشكل الذي اتخذته مسألة الإشراف على الانتخابات ، كان حصيلة صراع بين اتجاهين :

— اتجاه يستبعد ، بصورة حاسمة ، أية مشاركة فعلية من جانب القاعدة الطلابية في تحديده ، وهو الاتجاه الذي مثله حركة الوحي (ويشكل اساسي جناحها « التقني » الذي يهر التكوين ومنهم ج.ح. موكلا هذه ثم خطة عمل للجنة الحالية على ضوء تطويل التباطؤات .

— واتجاه مناقض ، مثله لجان العمل الطلابي في الجامعة اللبنانية ، دعا لمقصد جمعيات تبحث مسألة الإشراف هذه وتنتخب هذه اللجان لتحدد لها مهماتها وتحاسبها عند انتهاء الانتخابات على هذه المهم .

في ظل هذا الصراع ، حول مشاركة القاعدة الطلابية ، لمحت منظمة طلاب الحزب (الشيوعي) دور الوسط تماما ، فهي مع اشراف القوى والابواب المنطلقة من القاعدة الطلابية ، سوف تجدوه باقي بكل ثقته لاجهاضها .

وإرادة الطلاب التي كانت تمسخها الجمعيات العمومية الهزيلة التي كان يورفها الشكل الرابطة ، هذه الازالة لن تجد مع الاتحاد ، أي تجسيد عملي ، فعلي ، لها .

وإذا كان المؤتمر قد سجل عجزه عن التصدي للمهام المطروحة على جدول أعماله ، بالشكل الذي يرد على الحاجات الفعلية للحركة الطلابية ، فهذه النتيجة كانت حصيلة صراع التيارات الجنايبية المنحلة فيه ، لتأتي ، بشكل اساسي ، متوافقة مع وجهة التيار الغالب حينه .

من هنا ، فأتينا في تحليلنا للنتائج التي انتهى اليها المؤتمر سنحاول ممارسات مختلف القوى والوجهات التي تتنفا ومدى فعاليتها .

لنتنهي إلى استخلاص المهمة الأساسية المطروحة أمام الحركة الطلابية وقواها الطبيعية في المرحلة الراهنة .

خاضعا الى حد ما للتقسام الحالي . وما انتهت اليه الحركة الانتخابية من نتائج ، أنت حصيلة صراع بين اتجاهات ثلاثة تركزت بصورة اساسية حول المشاركة الطلابية ، وحول توفير امكانية المشاركة بصورة فعلية .

فخالف الوحي والكتائب والوطنيين الإحرار ، خاض الحركة الانتخابية ، على اساس سياسي طائفي عشائري ، وهو قد استبعد الحركة الطلابية من المشاركة في تحديد وجهات نظر من الهدف الذي ترمي اليه الانتخابات أي القضايا المطروحة على جدول أعمال المؤتمر .

وإذا كانت حركة الوحي قد اصدرت بيانا يستبعد تعداد مطالب طلاب الجامعة اللبنانية ، فإن ذلك لم يكن سوى قبيلة من دخان ، قصد منها تغطية الممارسات الفعلية والتي تركزت على ايصال أكبر عدد من القنوبين عن طريق تجهيز ماكينة انتخابية اعدها بكل ما عندها (ان ما اسمنه حركة الوحي « بالبرنامج » لم يناقش مع أي من الطلاب ولا في ندوة واحدة) . وهي في توجهها هذا استندت إلى قاعدة ، كانت حتى الامس القريب ، تعيش بعزلة عن العمل الطلابي مؤتمرها حدة الطلاب المطروحة وسياسة الدولة منها ، لتبقى مضوية في إطار العلاقات السياسية الطائفية العشائرية .

أما الأساس الآخر ، فهو الذي مارسه لجان العمل الطلابي ، في طرحها برنامج عمل ، شكل قاعدة المتخالف مع الفئات الطلابية ، دون أن يتناسى واقع التقسيم الذي تعيشه الحركة الطلابية ، مستبعدا الفئات السياسية التي تسفر بشكل واضح عن علاقتها بالدولة .

ولقد شكل هذا البرنامج ، الذي أتى يرد على المهام المطروحة على المؤتمر ، محور النقاش في الندوات التي عقدت في مختلف المصوف . وهنا بالذات كان الاختلاف ، فاشراك القاعد الطلابية في تحديد وبصورة هذه المهام ، وبالتالي انتخاب القنوبين على هذا الأساس ، ما كان يقدور القوى التي تبنت الاتجاه الأول أن تطبقه .

على أن منظمة طلاب الحزب (الشيوعي) على كل حال ، وبعد أن استحال على الاتجاه الأول (بالتضامن مع الوسط) أن ينفذ بتأثير الضغط الطلابي (المرافض الداعية لعقد جمعيات عمومية) ، تنازلت القوى ، ولكن شازلا ظاهريا ، فانحدت جمعيات عمومية انتزعت منها كل الصلاحيات الا صلاحية الانتخاب .

هذا الشكل كان من المستحيل الطموح لأكثر منه ، إذ أن القسوى الانتهازية (أكدت تصمييمها على محابية » أي محاولة لإعطاء الحركة الطلابية امكانيات المشاركة الفعلية « بحزم وصلابة ») ، قد يكون ثمنه الانتخاب بأي شكل كان .

هذه المسألة كانت نقطة انطلاق للإسورة اتجاهات واسسى ، نبت الحركة الانتخابية على صونها ، وفي ظلها انعقد المؤتمر . أن الطابع العام الذي أخفنه الحركة الانتخابية ، لم ينعذ الطابع التقليدي (تكتلات مختلفة على قاعدة التقسيم العمودي الذي يعيشه طلبة الجامعة في انتمائهم السياسي الإيديولوجي وفي موقفهم من النظام) إلا في حدود بروز اتجاه مناقض يمثل بذور انقسام من نوع مختلف . ولو أنه في الممارسة بقي

(ولكن في الصفوف) ، دون أي مضمون نقابي .

هكذا ، فالعركة كانت صراعا بين اتجاهات ثلاثة ، لتأتي نتائجها ، معقدة سيادة الاتجاه الأول (لقد ظفرت حركة الوحي بـ ٨٨ مندوبا من ١٢٨ ثم مجموع اعضاء المؤتمر) ، واتجاه الاكثر ارتباطا بالعلاقات السياسية الطائفية العشائرية ، ولتبرز بذور اتجاه مناقض له ، ولتخرج الانتهازية الميينية مفتحة بانه لا بد في المستقبل ، من الانضمام لأحد التيارين المتصارعين ، وهي في عملية الاختيار هذه اقرب للاتجاه الأول (او على الأقل للجناح « التقني » منه) .

وهكذا ، فقد أنتجت الانتخابات مؤتمرا خاضت أكثرته الساحقة المعركة الانتخابية على اساس استبعاد أي مشاركة طلابية فعلية في بلورة مهامه ، لتأتي نتائج متوافقة ، تماما ، مع هذا الاتجاه .

وسوف نتناول فيما يلي النتائج التي انتهى اليها المؤتمر (الدستور وبرنامج العمل) ثم ممارسات مختلف القوى ضمنه (حيث كانت كلها حاضرة) إذ أن هذه الأخيرة كتملة بأكمل أي تقييم لأعمال المؤتمر .

دستور المؤتمر

إذا كانت أحكام هذا الدستور قد توزعت على ٩٢ مادة ، فإن القاسم المشترك الذي كان يجمع بينها ، يكمن في تكريس الوصاية على القاعدة الطلابية ومسح أية مشاركة فعلية من جانبها . على أن اسم الاتحاد الذي نص عليه الدستور (الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية — مادة ١ —) ميلا بالانحياز ٣ و ٥ يقصر حق الانسحاب للاتحاد على الطلاب اللبنانيين دون سواهم ؟ أي يستبعد الطلاب العرب واساس هذه الوجهة ، سياسي .

فحيث بدا أن أي مطلب من مطالب الجامعة اللبنانية هو مضمون صراع طرفه القابل الدولة ، وبالتالي يثير مسألة سياسية ، فنباتير العزلة السياسية التي يفرضها المتحالف الحاكم على المجتمع اللبناني حيال التيارات العربية ، كان لا بد من حصر حق الانسحاب

وفي نسبة التمثيل الذي نصت عليه المادة « ٧ » ، أخذ المؤتمر بنفس النسبة التي جرت الانتخابات على اساسها . هذه النسبة التي أدت الى تمثيل الطلاب على النحو التالي :

في كلية الحقوق ٢٨٠٠ طالب ملوا في المؤتمر بـ ٣٣ مندوبا . وفي الآداب ٢٥٠٠ طالب ملوا بـ ٢٢ مندوبا ! وفي الفنون ٢٠٠ طالب ملوا بـ ١٧ مندوبا ، وفي كلية العلوم حوالي ٢٠٠٠ طالب ملوا بـ ١٧ مندوبا . بعد ذلك يتشدق أقطاب الوحي (والمشروع الذي أقر في المؤتمر هو مشروع الوحي) ، بتقاييه الاتحاد .

ولكن أين المساواة وهذه الأرقام تدل كل رأي من هذا القبيل . لكن اعضاء حركة الوحي في المؤتمر اصيوا بالطرش عندما أثيرت هذه القضية أو أنهم ما كانوا موجودين ليجها . وحركة الوحي أرادت أن ترد الجليل للشكل الذي اوصلها بشل الإغلبية التي وصلت بها ، بالنسبة لأعمال المؤتمر وصلاحياته ، ينص الدستور على دورتين عاديتين يمكن أن تعقد ، إذا لم يقتل النصاب ، ترين حضر من الأعضاء ، في هذه الدورات ترسم سياسة الاتحاد وتناقش

في الطلاب اللبنانيين . أما تبرير ذلك باعتبار الاتحاد « نواة أساسية للاتحاد الوطني العام للطلاب اللبنانيين » فلم يكن أقل تخلفا . فالاتحاد نواة ليس من حيث انتازه مهام معينة تميز ضرورة وجود اتحاد للطلاب اللبنانيين وإنما من حيث أقصاره ، في الشكل ، على الطلبة اللبنانيين ، فنضم اليه فيما بعد مجموعة تلو الأخرى .

المادة الرابعة من الدستور تبحث في كيفية الانتساب ، « تعتبر جميع الطلاب اللبنانيين المسجلين في الجامعة اللبنانية اعضاء في الاتحاد » . أي لتستبعد الانسحاب الإختياري ، والمضمون الديمقراطي الذي لا تقتضيه النقابة الصادرة عنها ملزمة حكما بجميع مكاتب الفروع وهيئات الاتحاد « (م ٥٦) .

وفي بحثه لهذه العلاقة طارد المؤتمر كل شاردة وواردة يمكن أن تصدر من فوق ، من اللجنة التنفيذية ، ولكه « نسي » مصور الأمور التي تصدر عن مجالس الفروع أو الهيئات العامة ، « أعمال مجلس الفروع » تتحدد ضمن إطار الأعمال الموكلة للجنة التنفيذية « (م ٦٢) ، وتلقى « جميع القرارات الصادرة عن مجلس الفروع والتي تتعارض بشكل ما (:) مع القرارات الصادرة عن اللجنة التنفيذية » .

هكذا مطاردة المسائل هتسي نهايتها متى كانت صادرة عن اللجنة التنفيذية . أما مجلس الفروع فهو « يرفع توصيات للجنة التنفيذية » ، والجمعيات العامة الفرعية (فيحق لها تقديم التوصيات ورفعها للجنة التنفيذية من خلال مجلس الفروع ... » ولا كلمة في الدستور من مضمير هذه « التوصيات » ، حتى لتبدو مجالس الفروع والهيئات العامة الفرعية أشبه « بالوكالات الاستشارية » التي لم « ينسها » المؤتمر على كل حال .

ماذا عن محاسبة القنوبين في صفوفهم على ما قاموا به ؟ صمت الدستور عبق ؟ ماذا لو غاب أحد القنوبين .. يتحدث الدستور عن شغور المنصب ولا « ينكر » الغياب ...

أما الدعوة للجمعيات العامة فيعقدار ما تسامح الدستور مع الهيئات العليا لجهة امكانية دعوتها للجمعيات العامة بحيث يمكن لرئيس الاتحاد دعوة الجمعيات العامة في كل الفروع ، فهذه الدعوة يلزمها نواقض ثلث اعضاء الهيئة العامة في كل فرع يجب لـسو انت الدعوة عن طريق القاعدة (من المعروف أن هذه النسبة الثلث هي أقصى ما يمكن جمعه من نواقض حتى ولو اجتمعت كل القوى ، على الأقل في معظم الفروع) .

ومسألة الرقابة على اللجنة التنفيذية : الرقابة الحالية والرقابة على تنفيذ خطة المؤتمر . فاللجنة مصمنة من هذه الناحية ضد كل هذه « اللزعات » ، فقط عند نهاية ولاية هذه اللجنة يمكن محاسبتها على المرحلة التي أتمتها ، لتترك محاسبتها « للتاريخ » تماما كما حال القوى السياسية .

على الرغم من هذه الأسس التي بني عليها الاتحاد والعلاقات التي تحكم صلة السيادة بالقاعدة فيه (مركزية مطلقة) ، ينص من ذلك ، يكاد أقطاب الوحي (والمشروع مشروعهم) يتنقرون من حدة الصراخ بأن الاتحاد نقابي ديمقراطي .

تقارير اللجنة التنفيذية . أما الدورات الاستثنائية للوفد ، فهي « تجل إلى موعد آخر » إذا لم تحضر الاكثية المطلقة من اعضاء المؤتمرين . وهذه الدورات هي ، كما ينص الدستور ، مخصصة لمحاسبة اللجنة التنفيذية بصورة فصلية ، وهكذا يمكن رسم سياسة الاتحاد ووضع خطة عمله بين حضر من الأعضاء إما سحب الثقة ، المحاسبة ، فلا يمكن ذلك .

وعن العلاقة بين مختلف هيئات الاتحاد ، فاللجنة التنفيذية هي هيئة مركزية « القرارات الصادرة عنها ملزمة حكما بجميع مكاتب الفروع وهيئات الاتحاد » (م ٥٦) .

أما أشكال التضال فلم تجد في « البرنامج » مكانا لها .

وبديمقراطية التعليم ، ترصف مع بقية المطالب : البرامج ، الامتحانات ، الاعتناء بالابنية المدرسية ، وتفسيرها هو « توفير أفضل المناهج الدينامية الاجتماعية المؤهلة أن تجابه معضلات المستقبل » (ص ٢)

على أن « البرنامج » وهو يعدد مطالب اذن المسألة هي في التقييم على الأوضاع الحاضرة وتبست في النظام القائم . وهذا يعني أنه لو استبدلنا « القيم » صائب سلام « بقم » آخر من نوع باسم الجبر فتستقيم الأمور !

على كل حال فتوعية البرنامج ، لم تكن لتقتض عن توعية الدستور ، فالدستور الذي أعطى اللجنة التنفيذية الصلاحيات المطلقة ، قاطعا الطريق على أي محاسبة لها ، في الدستور ، يعود ليؤكد ذلك في البرنامج . فهو لم يحدد لها أي شيء ، يمكن محاسبته عليه فيما بعد .

هذا من الدستور والبرنامج ، أما ممارسات القوى داخل المؤتمر فهي تكمل الصورة وتفسرها . لقد تمثلت في المؤتمر القسوى التالية : حركة الوحي (٨٨ مندوبا) لجانب العمل الطلابي (١٢ مندوبا) ، اتحاد الشباب الديمقراطي (١١) ، القاصريون (١٢) ، التقدميون الاشتراكيون (٣) . من هنا فان ممارسات حركة الوحي ونفاقضها هي التي هيمنت في المؤتمر .

فحركة الوحي ، بفعل النقاض ، داخلها ونوعيته ، كانت تتصرف وكأنها أقلية تماما ، وبصورة شاذية .

ففي التمدد لاعتقاد المؤتمر ، وبحكم الصراع على المنصب داخلها ، جرت عملية انقذاذ مواقع للنصار المتصارعة ، فدعوا لمقصد (بمجالس فروع » وانتخاب « لجان تنفيذية مؤقتة » لها ، (وهذا قبل انعقاد المؤتمر وقرار الدستور وجبت مجالس الفروع ولجانها التنفيذية) .



وفي المؤتمر ، وعند طرح مسألة انتساب رئاسة المؤتمر ما كان من الممكن الاتفاق إلا على لائحة « رؤساء مجالس الفروع » وذلك للحفاظ على مواقع (وليس بدافع جامعية القيادة) كان يهددها انتخاب رئيس واحد للمؤتمر ، هكذا ففروع لم يكن لها رؤساء أصبح لها في المؤتمر (بقدره قادر) رؤساء (التربية ، الفنون) .

على أن الحركة بقيت متحسكة طيلة المؤتمر ، وأن كانت قد برزت في إحدى الجلسات ظاهرة انغراف العقد ، وذلك بفعل تكتيك جدول أعمال في جلسة واحدة والتصويت في جلسة أخرى ، ثم تأجيل انتخاب اللجنة التنفيذية كان يزيد وينهي عوامل التماسك ؟

حتى أنه عند التصويت على الدستور وبرنامج العمل لم تكلف عناصر الوحي نفسها سماع ما يطرح وإنما كان يكفي سماع كلمة « كما ورد » حتى ترتفع الأيدي بالموافقة (أي كما ورد من هيئة الرئاسة) .

هذا التماسك الذي حكم الحركة بحيث كانت تتحرك في كل الأمور ككتلة واحدة دون أن يفر أي من عناصرها ، وبحكم العقد الكبير الذي لها في المؤتمر ، جعل من ممارسات القسوى الاسرى ذات فعالية محدودة جدا ، وبشكل اساسي لجان العمل الطلابي . إذ بدأ أن فتح باب المناقشة ما كان إلا اسلوبا يراود منه تصوير نتائج المؤتمر وكأنها حصيلة نقاش بين اطرافه ، من هنا فان كل خرق لهذا الإطار بالنقاشات ، كانت نتيجته مقاطعة الحكيم واسكاته .

على أن « الانضباط » الذي حافظ عليه اعضاء اتحاد الشباب الديمقراطي في الجلسات ، والنقاش « المهادي » الذي أجروه ، كان يستند أولا لبررات منها أن الدستور الذي تقصوا به لم يكن يختلف بمضمونه عن ذلك الذي أقر الا في بعض الكلمات التقنية (المهم الا اذا استثنينا مسألة واحدة تتعلق بلجنة الرقابة المالية) .

ومما لا جدال فيه أن الاتحاد ، حتى بالشكل الذي أقره بشكل خطوة متقدمة على الرابطة ، فهو وإن كان قد حافظ على النوعية ايها التي كانت تحكم علاقة القيادة بالقاعدة الطلابية ، غير انتماء الرابطة ، وإن كان قد حافظ على المضمون غانسه أني تطورا للشكل الرابطة ، من حيث الشكل ونطاقه يمكن في كونه أني من حيث الشكل تسيروا عن القوعية الواحدة التي تطبع المشاكل المختلفة التي تواجه طلبة الجامعة في كل الكليات من جهة وفي المجال الذي يفسمه لمشاركة القاعدة الطلابية في حل مشاكلها من جهة

وحتى التمدد لاعتقاد المؤتمر ، وبحكم الصراع على المنصب داخلها ، جرت عملية انقذاذ مواقع للنصار المتصارعة ، فدعوا لمقصد (بمجالس فروع » وانتخاب « لجان تنفيذية مؤقتة » لها ، (وهذا قبل انعقاد المؤتمر وقرار الدستور وجبت مجالس الفروع ولجانها التنفيذية) .

في التمدد لاعتقاد المؤتمر ، وبحكم الصراع على المنصب داخلها ، جرت عملية انقذاذ مواقع للنصار المتصارعة ، فدعوا لمقصد (بمجالس فروع » وانتخاب « لجان تنفيذية مؤقتة » لها ، (وهذا قبل انعقاد المؤتمر وقرار الدستور وجبت مجالس الفروع ولجانها التنفيذية) .

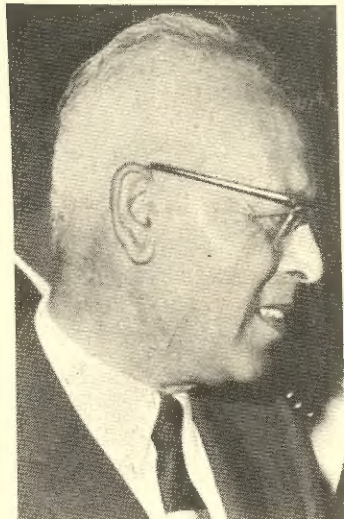
ان تضالا ، تشكل مطالب الجامعة اللبنانية محوره في إطار شكل تنظيمي يؤمن تنمية المشاركة الطلابية وتطورها ، تلك التي لا يوفرها الاتحاد القائم ، هو مهمة القسوى الطليعية في الجامعة اللبنانية .

الحربة صفحة ٧

الحربة صفحة ٧

مناسبة الموافقة على إنشاء المصفاة الثالثة

العلاقات مع شركات النفط : تبعية واستسلام



سليمان فرنجية

تقسم علاقات الدولة اللبنانية مع شركات النفط على رفع معدتها النفطية التي تنضمها مقابل ما يتبع به من امتيازات وتسويبات وخدمات وما نتج من أرباح كبيرة . فقد كان المحاضرين اللبناني دائما - بحكم طبيعة الحكم ونفوذ الشركات في داخله - في الموقف الضعيف والمجاز من استغلال أية حقوق مرتبطة للفرصة في قمة هذه الشركات .

ولم تستطع أية حكومة أن تجبر شركات النفط على رفع معدتها النفطية التي تنضمها مقابل ما يتبع به من امتيازات وتسويبات وخدمات وما نتج من أرباح كبيرة . فقد كان المحاضرين اللبناني دائما - بحكم طبيعة الحكم ونفوذ الشركات في داخله - في الموقف الضعيف والمجاز من استغلال أية حقوق مرتبطة للفرصة في قمة هذه الشركات .

وقد اضطررت الشركة التي رفعت المعدتها النفطية على مطالب سوريا ، ونعما لذلك وافقت الشركة تلقائيا على رفع معدلات المعاملات للبنان بنفس النسبة . وتكرر الشيء ذاته مؤخرا عندما وافقت شركة التوليد الأمريكية على ترقية جزء من المطالب السورية برفع المعاملات تحت ضغط انقطاع ضخ البترول السعودي إلى الشاطئ اللبناني لفترة دامت حوالي العام . وسيجعل لبنان تبرا لذلك على نسبة الزيادة ذاتها التي نالتها سوريا .

وبالطبع لم يغير هذا الحدان شيئا في طريقة الموقف الاستسلامي المخالف الذي تقته الدولة تجاه شركات النفط . وهذا الأسلوب أعلنت الحكومة ، بلسان وزير الخارجية الذي أجرى معالقات اقتصادية وسياسية مع المسؤولين السعوديين في جدة ، موافقتها على إنشاء مصفاة بترولية ثالثة في لبنان برساميل سعودية تشكل واجهة لرساميل أميركية . خاصة لبعض الشركات النفطية العاملة في الشرق الأوسط . وكان موضوع إنشاء هذه المصفاة الذي أثير قبل عدة سنوات قد اصطبغ بمعارضة شديدة من جانب الاحتكارات النفطية التي تملك مصفاتي «الاي بي سي» في طرابلس و «مديكو» في صيدا . ويبدو الآن أن الاحتكارات النفطية الموسوعة اختل في الصيبن صالح بعض الأوساط المالية والاقتصادية المختصة حول العهد الحالي . ومن الجدل الإشارة في هذا المجال إلى أن رئيس الجمهورية الحالي كان خلال توليه وزارة الاقتصاد بحكومة كرامي السابقة من مؤيدي مشروع إنشاء المصفاة الجديدة .

وكانت الدولة في العام الماضي ولي عهد حكومة السيد رشيد كرامي قد أعلنت عن

على أساس سعر البترول المعلن ، أي مسا يعادل ٥٢ ليرة لبنانية للطن الواحد في مصفاة طرابلس أو ٥٢ ليرة للطن في مصفاة صيدا . والجدير بالذكر أن عدة شركات بترولية عالية عقدت خلال السنوات الأخيرة اتفاقات مع بعض البلدان الآسيوية تزودها ببوارج بالبترول الخام بسعر يعادل ٢١ ليرة للطن . وعلى هذا الأساس يشتري لبنان البترول من الشركتين بزيادة تبلغ حوالي ٢٢ ليرة هي الفرق بين السعر المعلن الوهمي والسعر الحقيقي للبترول في الأسواق العالمية . وإذا ما اعتمدنا استهلاك لبنان من النفط الخام خلال عام ١٩٧٠ البالغ مليون طن تكون المصارفة السنوية الملاحقة بالفائز نتيجة فرق الأسعار ٤٤ مليون ليرة في العام الواحد . وتنتج الاتفاقات الأساسية المعقودة مع شركتي «الاي بي سي» ومديكو على تعهد الدولة بتسديد ٧٧ سنويا من المراسمات الموظف في المصفاين لمدة ١٤ عاما ، بالإضافة إلى تأمين ربح صاف للشركتين بمقداره ٧٥٪ يشمل : الراسمال الموظف لمدة ١٤ سنة ، وتأمين النفط الخام المستهلك ، وجيبس المصاريف العامة ومصاريف التشغيل . ويتم دفع هذا المبلغ الصافي فوراً عن طريق أضافته إلى كلفة أسعار المحروقات المسلمة في المصفاين . ولما كانت مدة امتياز مصفاة مديكو ٧٥ عاما يبين أن الاتفاقات المصفاة تفك الشركة من استرجاع كامل راسمالها الموظف أكثر من ٥ مرات . وبالطبع ينطبق هذا الواقع كذلك على مصفاة طرابلس .

والجدير بالذكر أن الدولة سنت قانونا في ٢٦ تموز ١٩٥٦ ينص على إخضاع الشركات ذات الامتياز لوجبات قانون ضريبة الدخل وغيرها من الرسوم . ولكن هذا القانون نفسه سمح للحكومة بأن تعقد اتفاقات خاصة مع هذه الشركات تستوفي ببوارجها مبالغ مقطوعة تحسب كترائب ورسوم ، شرط أن يصدق مجلس النواب على هذه الاتفاقات . وتما ذلك عقدت الحكومة في ١٩ تشرين الثاني عام ١٩٦٥ بشخص رئيسها السيد رشيد كرامي اتفاقا خاصا مع إدارة مصفاة مديكو الأميركية نص على اعفاء هذه الشركة من كافة الضرائب والرسوم مقابل مبلغ حزين مقطوع مقداره ١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ ليرة . ولكن مجلس النواب لم يصدق هذا الاتفاق ولهذا فلا قيمة قانونية له ، وبإمكان الدولة نظريا ، أن تنفذ قانون ١٩٥٦ القاضي بإخضاع جميع الشركات ذات الامتياز لضريبة الدخل وسائر الضرائب والرسوم الأخرى .

وتعد شركتا مصفاتي طرابلس وصيدا أرباحا أخرى عن طريق قيامهما باستيراد كميات هائلة من البترول أكثر لفظية متطلبات الاستهلاك المحلي . والمعروف أن المصفاين الحاليين لا تتجاوز سوى ٥٢٪ من حاجات الاستهلاك وهما تصوردان الكمية الإضافية من أوروبا بسعر قدره ٧٠ ليرة تقريبا للطن ويتعاملان للدولة بسعر ١٢٢ ليرة . ولا تقتصر الاتفاقات المصفاة المعقودة مع شركات النفط على مصفاتي طرابلس وصيدا ذلك أن جميع الاتفاقات مع هذه الشركات ، سواء منها العاملة في حقل التركيز أم التوزيع أم النقل بواسطة النايب ، تنضم بالإيجاف الصارخ وتؤمن للاحتكارات جنبي الإرباح الطائلة . وليس بدون مفرز بالطبع أن الاحتكارات النفطية العديدة التي تدارس نشاطها الاستثماري في لبنان قد تكثفت ، بوسائلاها الإفرانية المفضلة ، من اقابة

علاقات وثيقة مع العديد من رجال السياسة الفعليين والنواب والمسؤولين على مختلف المستويات . وواضح أن هذا الواقع يسر لماذا فشلت جميع المحاولات من أجل تعديل الاتفاقات المصفاة .

ومن الجيد بهذا المجال تقديم بعض الأسئلة الصارخة على النفوذ الذي تتمتع به شركات النفط داخل نظام الحكم اللبناني . فسي أيار عام ١٩٦٥ عقد وزير الاقتصاد آنذاك السيد بهيج تقي الدين مؤتمرا صحفيا ندد فيه بشدة بالاتفاقات المعقودة مع شركات النفط البترولية حققت للشركات احتكارات لم يتحسمه الاتفاقات نفسها . وإن هذه الاتفاقات أبعد ما تكون عن روح العدل والشفافية وأن فيها من الإجحاف بحق الدولة ما يفرض سرعة لتعديل الكثير منها . ولكن هذا الموقف الحماسي المتظاهري لم يلبث أن تغير وتلاشى . ولم تنض بضعة أشهر على هذا التصريح العفوي حتى عقدت الحكومة بشخص رئيسها السيد رشيد كرامي ذلك الاتفاق الجديد الأكثر إجحافا مع شركة مديكو ، ومع ذلك لم يجد فيه الوزير الهمام ما يستوجب المعارضة والتقدم لأسباب لا يعجز المواطن من توضيحها .

وفي الوقت الذي تجني هذه الشركات أرباحا ضخمة تقدر بعشرات الملايين من الدولارات سنويا مستفيدة من هزال الحكم وضعف وطبيعته الطبقية المعادية لصالح جباة الشعب ، تفضل في استغلال عمالها وموظفيها . ويضلل هؤلاء من أجل زيادة أجورهم وتحسين ظروف عملهم وقد لجأوا مرارا إلى الإضراب كجواب على نعت الشركات ورفضها لمطالبهم .

والسؤال الذي يقاد إلى ذهن المواطن الآن هو : لماذا لا تبادر الحكومة التي ملأت الدنيا بالوعود المخدرة والتصريحات المخلصة - خصوصا بعدما أصبح وزير الاقتصاد الذي تولى المناوشت مع إدارة مصفاتي طرابلس وصيدا في العام الماضي وأعلن في مؤتمر صحفي معده آنذاك عزمه على تعديل الاتفاقات المصفاة مع الشركات النفطية رئيسا للدولة - لماذا لا تبادر هذه الحكومة إلى اتصاف النديين الملامزة لإجبار الشركات على الموافقة على تعديل الاتفاقات وزيادة المعاملات الهزيلة التي تمنحها ؟

الواقع أن ما يحول دون ذلك يكن في طبيعة نظام الحكم الراعي المثل للطبقية المسيطرة اقتصاديا وسياسيا على مقاليد الأمور والدافع من مصالحها الطبقية . وهذا النظام لا يمكن ولا يستطيع أن يقف موقفا حازما من شركات النفط أو أية مؤسسات استثمارية واحتكارية أخرى وهو يلجأ دائما ، إلى محاولة حل المشاكل والازمات التي يواجهها على حساب المصالح الأساسية للجمهور الشعبية الكالحة التي تنصله عنها هوة تنسج باستمرار .

وبالطبع تكثف هذه المواقف الاستسلامية المخالفة التي تقفها الدولة حيال الشركات الاحتكارية الاستثمارية التي تحظى بالأرباح الضخمة ، أكثر فأكثر عن طبيعة النظام الطبقية وتبعية للنظام الرأسمالي الأميركي العالمي وعين عدائه لصالح الجماهير الشعبية .



العالم

من فيتنام إلى كمبوديا إلى اللاوس مقبرة تتسع للأميركيين الغزاة وعمالهم ومرتزقتهم

أصبح واضحا من خلال النتائج الأولية للفوز الأميركي (الأميركي - الفيتنامي الجنوبي) لللاوس كما تنقلها وكالات الأنباء ، أن هزيمة ملاحقة تحل بالقوات الفائزة التي خسرت حتى الآن مئات القتلى والجرحى وعشرات الطائرات والمصفحات . ويبدو أن ثوار الهند الصينية اتبعوا في مجابهتهم لهذه القوات الخطة التي أودت بالمستعمرين الفرنسيين في معركة ديان بيان

فو والتي تنوق مرارتها الحامية العسكرية الأميركية في قاعدة «خي سان» ، إذ تركوا الغزاة يتوغلون في منطقة مثالية لحرب العصابات (١) ليطوقهم بعد ذلك ويحطموهم . مما يجعل جميع ادعاءات قادة الحملة في بداية الماركسكما أقوال نيكسون بأن كل شيء يسير «بتناجح» و «وفق الخطة المرسومة» بثيرة للضحك الساخر .

والظاهر أن الولايات المتحدة الأميركية بعد أن اضطرت ، تحت ضغط خسائر الحروب التي تلحق بها في الخارج وما تثيره من اضطرابات في الداخل ، إلى الإعلان عن برنامج انسحاب قواتها من الهند الصينية ، هذه التعديلات استخطت ما تحززه قوات حلي الحكم في فيتنام الجنوبية وكمبوديا ولاوس وتايوان من تقدم قتالي وبناء عسكري يتحان لها أن تخلف القوات الأميركية في حال انسحابها ، وأن تقوم بالأمور التي تقوم به هذه القوات حاليا من محاولات لحصر القوة في الهند الصينية ولدعم الانظمة الهزيلة التي نصبها البيت الأبيض في المنطقة . لذا فإن غزو اللاوس يرمي في هذا الاتجاه إلى تدعيم وضع قوات هذه الأنظمة وتعزيزه وذلك عن طريق تلك الترابط الثمين الموجود بين الأنظمة الثورية الثلاث في فيتنام ولاوس وكمبوديا من جراء الصلة المباشرة بين هذه المناطق . ولذلك فإن الهجوم الأميركي - الفيتنامي الجنوبي على طريق هوشي منه والطريق الجنوبي على طريق هوشي منه - فيتنامي - لاوس (الخط العاودي من تايوان على خط هوشي منه) يبلل أن يعزل هذه المناطق عن بعضها وأن يؤمن بذلك «الحزام الصحي» الذي يحدل دون المساعدة المتبادلة بين ثوار هذه المناطق .

١ - المنطقة التي يدور فيها القتال حاليا بين الغزاة والثوار حول خط هوشي منه ، أغلب مناطق اللاوس ، مليئة بالغساور التي تغطيها الضباب ، وبالنبات الكثيفة الغابات .

أذن إن الفضال المشترك لشعوب الهند الصينية والمساندة المتبادلة بين ثوارها أديا إلى نتائج هامة منها التحرير شبه النهائي لسهول بولونغن من قبل البائيت لاو بعد انتصاراتهم في سرفان وأنوي في آذار ١٩٧٠ ، ومنها أيضا تحرير ما يقرب من ثلثي الأراضي الكمبودية من قبل قوات الوحدة الوطنية الكمبودية في وقت جد يسير .

هكذا تقوم القوات الأميركية بالهجوم على اللاوس ليس لأنها مستنسخة من المنطقة بل لتؤمن الظروف التي تيسر لها الانسحاب . وهذا ما يشير إليه نيكسون في مؤتمره الصحفي الأخير . على أن هذا الهدف مرتبط بنجاح عملية الغزو ، كما يقول نيكسون أيضا . وهذا ما يبدو مستبعدا ، وتضج استحالة يوما بعد يوم حين تؤكد الأنباء الأخيرة أن قسما كبيرا من القوات الفائزة بات في ورطة حصار بشد على خناق ، وأنه يتم اتلاف الأسلحة كي لا تقع في أيدي الثوار ، وأن الطيران الأميركي قد شل تقريبا نتيجة الضائر الفاضحة التي مني بها مؤخرا .

أسطورة الحيات

وإذا كانت هذه القوات الفائزة قد وجدت في الحكم العسكري الذي نصبته في كمبوديا شخصا كلون نول يستعصمها إلى هذا البلد ليستعين بها لقمع المتمردين والثوار و «الفرايد» ... فانها لم تكن هذه المرة بحاجة إلى إذن تتفرع به لتقتسم بلادا كاللاوس ، محطية بذلك الأسطورة التي حاولت الولايات المتحدة أن تفرزها في جنوب شرق آسيا حول حيايد اللاوس في الحروب المستمرة منذ سنوات في الهند الصينية . هذه الأسطورة التي كتبها اغراف «التماني» المستحيل ، بين الأحزاب الثلاثة في لاوس : الليين واليسار والوسط ، بعد التعديلات الوزارية المتتالية للحكومة الثلاثية المتألفة من اتفاقيات جنيف ١٩٦٢ ، هذه التعديلات التي ألبنتها تحركات المصفاين الجنوبيين من وكالة الاستخبارات الأميركية وعلى رأسهم الجنرال كوبراسيت أنيها الذي انفسد بالسلطة الضيقة في لاوس منذ ١٩ آذار ١٩٦٤ ، وكان من نتائج ذلك أن تم بناء سيطرة متينة للأميركيين في لاوس بين ١٩٦٤ و ١٩٦٩ ، وفي هذه الفترة لم يتوقف الطيران الأميركي من تصعيد عمليات «الاستكشاف» ، كما يسمىها ، فوق لاوس والتي يتم خلالها بالفضل ضرب تجمعات الثوار ، ومناطق نشاطهم ، بحيث أصبحت المناطق المحررة بقيادة البائيت لاو في لاوس تتمتع بامتياز واضح من أنها المنطقة الأولى في العالم من حيث نسبة إطفان القنابل التي ترميها الطائرات الأميركية على السكان . وهكذا فإن سوفانا فوما ، الحاكم الشكلي في لاوس ، مهدد بأن يطاح به من قريب وبعيد لادانته الغزو الأميركي ، الفيتنامي الجنوبي ولو بكميات قليلة ، إذ يبدو أن مرحلة الحيايد المظاهر الذي كان يتبعه سوفانا فوما في حين تتوطد حكومة لاوس بالمناصر المينينية بديل التريق اليساري الذي اعتقله المصفاة والوسط الذي أزعج ، يبدو أن هذه المرحلة استنفدت مطبخها ونفوذها ، ولم يعد هناك سوى اختيار من اثنين : إما مع الثوار أو مع الأميركيين .

هذا تتمد الحرب على جميع المناطق والجهات في الهند الصينية ، وتتمتع وتشتد في حين تبحث الولايات المتحدة عن خلف للجنرال لون نول الذي أصيب بشلل نصفي وهو يسع مدافع الثوار الكمبوديين من حيايد العاصمة ، بينما تنسج الحربية في مطار العاصمة ، بينما تنسج الوحدات الفيتنامية الجنوبية في كمبوديا وهي تتقدم على غير مدى بخا عن الثوار في عملية أطلقت عليها «الغمر القام» !! بينما ويركة .

هكذا تتمد الحرب على جميع المناطق والجهات في الهند الصينية ، وتتمتع وتشتد في حين تبحث الولايات المتحدة عن خلف للجنرال لون نول الذي أصيب بشلل نصفي وهو يسع مدافع الثوار الكمبوديين من حيايد العاصمة ، بينما تنسج الحربية في مطار العاصمة ، بينما تنسج الوحدات الفيتنامية الجنوبية في كمبوديا وهي تتقدم على غير مدى بخا عن الثوار في عملية أطلقت عليها «الغمر القام» !! بينما ويركة .

توسيع مدى الحرب

هكذا يبدو أن الولايات المتحدة في عجزها عن أن تقتصر أو توقف انتصار الثوار في الهند الصينية تقوم بتوسيع مدى الحرب ، وبالتالي يصعب عليها التخلص من هذه الشبكة التي تورطها وتقيدها أكثر فأكثر ، ويبدو الهزيمة في النهاية أكثر قسوة ومأساوية .

ففي لاوس لم تستطع الولايات المتحدة على الصعيد السياسي أن تمنع انباء الغزو من أن تتسرب ، وبالتالي أن تثير موجة احتجاج شديدة في داخل الولايات المتحدة كما أن الهزائم التي مني بها القوات الفائزة جعلتها في وضع دفاعي حرج ، في حين أن انتصارات القوات الشعبية باتت مضاعفة في شمال البلاد بحيث أصبحت تهدد العاصمة يينتيان . مما يجعل احتمال الاستعانة بقوات تايوانية ليس بالبعيد .

ولكن تايوان ذاتها قد لا تستطيع أن تقدم الكثير . فهذا البلد الذي قدم آلاف المرتقة إلى جانب الأميركيين في معاركهم في فيتنام الجنوبية والذي يعتبر أضخم مركز ملجأ للدم والارتكاز للقوات الأميركية في الهند الصينية ، هذه القوات التي تملك فيه أربعا من أكبر القواعد الجوية الأميركية (٢) ، هذا البلد يجابه حكامه اليوم بروز ثلاث بؤر ثورية أخذت وطأة عملياتها نشد في الآونة الأخيرة في الشمال الشرقي والغربي وجنوب البلاد . ههذه الوحدات الثلاثة تبحث في تكتلها كلها في «الجهة الوطنية» لتتبع حول نقطتين رئيسيتين : رفض الوصاية الأميركية ، وإحلال الديمقراطية في الحياة السياسية للبلاد . وهذا يعني أنه في مدى قريب سيضطر الحكم في تايوان أن يواجه حرب عصابات في الداخل بدل الخارج ويبدو نفسه مجبرا على سحب وحداته الأكثر تدريبا والأفضل تسليحا والتي تحارب اليوم في لاوس تحت إمرة القوات الأميركية : هذه الوحدات التي تسجل يوميا عددا من الجنود الهاربين من حرب لا يفهمون معناها .

هذا في حين تبحث الولايات المتحدة عن خلف للجنرال لون نول الذي أصيب بشلل نصفي وهو يسع مدافع الثوار الكمبوديين من حيايد العاصمة ، بينما تنسج الحربية في مطار العاصمة ، بينما تنسج الوحدات الفيتنامية الجنوبية في كمبوديا وهي تتقدم على غير مدى بخا عن الثوار في عملية أطلقت عليها «الغمر القام» !! بينما ويركة .

هكذا تتمد الحرب على جميع المناطق والجهات في الهند الصينية ، وتتمتع وتشتد في حين تبحث الولايات المتحدة عن خلف للجنرال لون نول الذي أصيب بشلل نصفي وهو يسع مدافع الثوار الكمبوديين من حيايد العاصمة ، بينما تنسج الحربية في مطار العاصمة ، بينما تنسج الوحدات الفيتنامية الجنوبية في كمبوديا وهي تتقدم على غير مدى بخا عن الثوار في عملية أطلقت عليها «الغمر القام» !! بينما ويركة .



في أكثر من منطقة ، وتجد الولايات المتحدة نفسها مجبرة أمام الانعاز للفرصة على الفاعرة أكثر من السابق بطايرين أخذوا يشكون علنا كونهم دائما على رأس الصلوات العسكرية ، ويمنى في الحكم لا تتأخر كما في تايوان عن مضادة الإهالي وجنيتهم في حرب هم الخاسرون فيها في كل الأحوال وكل يوم يزيد في عمر الحرب في الهند الصينية يزيد مستقبل الأميركيين فيها تشاوما ، وكلما اتسعت شعاع الحرب الإمبريالية هناك كلما انلمت في مواجهتها ثورات أقسى وأشد من السابق . وإذا بالولايات المتحدة في الهند الصينية غارقة في وحول المنطقة تنزف تحت ضربات الثوار الذين يعطون بقاوتهم درسا حيا لشعوب أخرى وثوار آخرين . أن مسا يعطه ثوار الهند الصينية كل يوم بانتصارهم ليس أن المفاوضات (المباشرة أو غير المباشرة) هي طريق التحرير ، وليس الفصل السلمي هو الرد المناسب على هجوم إمبريالي متفوق التكتيك ، إنما الرد الصحيح هو تجنيد قوى الشعب الوطنية في معركة ضد المستعمر وسيطرته ومن أجل حكم وطني ديمقراطي لصالح الجماهير .

أن الحرب في الهند الصينية حطمت بشكل ملموس أسطورة الحيايد (إيجابي هو أم سلبي) فلاختيار مفروض ومن ليس مع الثورة فهو مع الإمبريالية . متى يصبح هناك أكثر من قبر للغزاة الأميركيين واتباعهم وعمالهم ؟

ثورة ظفار ومستقبل الخليج العربي

عُمان ورياح الاستعمار الجديد



— سلطنة عُمان « المستقلة » : سلطان خريج سندرhurst ، ويثني من المرتزقة وضباط الإنكليز .

السلسلة) ، الا ان المشاريع التي يقفها بها الحكم حول المدارس والمستشفيات والمزارع اليهودية باقية حبرا على ورق طالما ان القسم الاوفر من الميزانية يذهب لتمويل الحرب ضد الثورة في ظفار . كما ان قسما كبيرا من دخل السلطنة ما زال ينصرف سعيد بن تيمور الذي اودعه في احد المصارف الأوروبية .

مع مطلع عام ١٩٧١ ، ارسلت السلطنة « بعثة صداقة » زارت معظم الاقطار العربية (باستثناء جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي رفضت استقبالها) . ولكن يبدو ان البعثة اخفقت بالنسبة لبرامها الاساسي — الدخول الى الجامعة العربية . فهذا ما توافره الجمهورية العربية المتحدة ، التي تعتبر ان الشرط المسبق لقبول سلطنة عمان في الجامعة هو الجلاء عن القواعد العسكرية البريطانية. هذا في حين لا زال رئيس الوزراء ، طارق بن تيمور ، ينكر اية معرفة بانفاقية بين دولته وبريطانيا بهذا الصدد .

الموقف من الثورة في ظفار

حتى الان باتت كل محاولات الإنكليز وقابوس لتصفية الثورة في ظفار بفشل ذريع . وقد تمت هذه المحاولات على ثلاثة مستويات . اولا : محاولة قطع الصلة العضوية بين النظام الوطني في اليمن الجنوبي وبين الثورة في الخليج . ويتم ذلك اما عن طريق استعادة مخطط عام ١٩٦٨ — تسال المرتزقة من السعودية في محاولة لفصل حضرة والمهرة عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية — واما بواسطة تكثيف الضغوط الدبلوماسية والمالية على الجمهورية المخلي عن دعم الثورة في الخليج . ثانيا : كان طريعا ان تتحرك حول طريق على الاخص كل العناصر الرجعية في جبهة تحرير ظفار ونهض بالتعاون معه لضرب الثورة من الداخل . وبالفعل ، فقد ارسلت عددا من عناصر من الجبهة المذكورة الى منطقة القتال خلال عام ١٩٦٩ ومظاهرة بالتأييد لحظ الجبهة الشعبية الجديد . لكنها ما لبثت ان رفضت راية « الفصل ضد الشيوعية » . وتبكت من ان توجد بعض المركبات لها في المنطقة الشرقية حيث اعلنت حركة انتفاضية في سبتمبر ١٩٧٠ . كانت الخطة تقضي باعتقال ٤٠ كادرا من كادرات الجبهة في المنطقة الشرقية (ومعظمهم من المرشدين السياسيين) وتسليمهم للسلطات . الا ان قوات جيش التحرير الشعبي تحركت من القطين الغربية والوسطى وطورت العناصر المرتدة ، وتمكنت اخيرا من تحرير العققلين . ففر معظم القادة المرجمين وسلموا أنفسهم للسلطة ، بينما وقع بعضهم في الاسر . بذلك قضي على الاحالة الانتفاضية . وتمتززت مكانة العناصر الوطنية والتقدمية داخل الجبهة الشعبية وفي اوساط الجماهير .

ثالثا : واخيرا ، تحاول السلطات تصعيد العمليات العسكرية على مستويين : الهجوم على المناطق التي يسيطر عليها جيش التحرير الشعبي على الخط الاخر وفي المنطقة الغربية في محاولة لاستعادة مراكز حضرها ، وبذل نشاط دعائي واعلامي واسع يرمي الى تعيد السكان و استئصالهم .

الا ان الهزائم التي منيت بها الحروب النفسية جديرة بالذكر . فتمت ملحقات السعودية وايران . وهما — في ظل كنهيهما والمشاء — قاعدتا الاستعمار الاميري وقلعتان رجعتان مدججتان بالسلاح .

السعودية وايران : الشريطان

تقوم سياسة ايران في الخليج على قاعدتين : القمع والتوسع . ان نظام الشاه يطمح على اتبع المعارضة الداخلية لحكمه (بما في ذلك فتح الكتلة العربية في عرستان بالقر الذي هو مسمم فيه على قمع تمام اية قوة سياسية وطنية تهدد مصالحه في الخليج . ففي اذار ١٩٧٠ ، مثلا ، طلب

صلالة) مع غارق أن بعض طائراته دفعت فيها السلطنة مباشرة !

دولة « مستقلة » حتى العلم الجديد الذي اعلن عنه كرمز لـ « الاستقلال » صممه ...

ازاء مثل هذا النظام ، نجد بريطانيا نفسها في موقف متناقض . فهي بحاجة ماسة لظهارة السلطنة بظفر الدولة « المستقلة » — اي لان توفر لها الحد الأدنى من سمات الدولة الاستعمارية الجديدة . واول شرط لذلك هو بالطبع الجلاء عن القواعد العسكرية فيها . ولكن هذا ما لا تستطيعه بريطانيا بالتصديق لان بريطانيا بحاجة لسحب قواتها او بعض منها من الخليج — عندما تقرر سحبها — التي السلطنة لتطمين زبائناتها بانهم ليس متخلفين عنهم نهائيا .

ولكن فيما عدا ذلك ، فان العهد الجديد في السلطنة عاكف على تنفيذ التوصيات البريطانية بامانة نادرة المثل . في مقالة كتبها مجلة « الايكونومست » البريطانية في الاول من اب ١٩٧٠ وصفة مفصلة لارساء ارساء نظام استعماري جديد في المنطقة . جاء فيها :

— نصحنا لقابوس بان يقبل مشايخ القبائل (وهذا ما حاوله بدون نجاح يذكر في منطقة الجبل الأخضر) ويان يعين عه طارق رئيسا للوزراء (وهذا ما حصل فعلا) خاصة وانه يتمتع بتأييد طبقة التجار .

— بالنسبة لظفار ، فنترح المقاتل الفرنجاني واحدا من اميرين : التعاون مع قبايا جبهة تحرير ظفار (يوسف عوي وجاعته) لـمزل الجبهة او فصل ظفار عن السلطنة اذا تفرز استيلاء سكانها للتعاون مع قابوس .

— التعاون مع حكام الخليج ونزع السلطنة امام المجاعة الخارجية .

— تتجه كل التصالح حول علاقة السلطنة بريطانيا الى تخفيف الاعياء التي فرضها الاولى على الثالثة . لذا فنترح الحالة اولا : الاستفتاء على عهد والده واستبدالهم بعلمانيين . ثانيا : الاحتفاظ بقاعدتي مصيرة وصلالة ولكن رفض د السلطان بضباط بريطاني يخوضون حروبه الداخلية نيابة عنه . من هنا الانفراج بشأن يتعاقد السلطان مع ضباط مرتزقة من اقطار اخرى غير بريطانيا . ثالثا : اقامة علاقات دبلوماسية مع البلدان اخرى .

الا عجب ان تكون السلطنة نذرت القسط الاوفر من هذه الارشادات .

فعلى الصعيد السياسي الداخلي ، جرى فعلا الاستفتاء عن خدمات معظم المواطنين المتعاونين مع سعيد . ولكن كبار الضباط استبدلوا بضباط انكليز . لا بل ان عدد الضباط الانكليز ارتفع الى ٢٠٠ خلال الاشهر الاخيرة لتدارك خطورة الثورة في ظفار .

لا يستطيع طارق استكمال وزارته حتى الان . واذا كان نظام الحكم الجديد قد الفى الظاهر الخارجية لحكم سعيد بن تيمور كالقود على السفر والتنقل وبعض التعريصات القرواكرة التي سبق ذكرها في هذه

الايرانية وان كل ما هو مطلوب تدبير يسمح لايران بالاحتفاظ بماء وجهها . لذا — بمسند سنتين من المفاوضات بين بريطانيا وايران ، طلب روسيا من الامين العام للأمم المتحدة بان « يستقني » اهالي البحرين . وفي اذار ١٩٧٠ ، بعث يوثان بمنحوب شخصي هو السينيوس فيوريو جويكارد الذي توصل الى نتيجة ان يبدون الانضمام لايران . الا ان الطريقة التي تم بها الوصول الى هذه النتيجة سمحت باضفاء الصفة الشرعية على نظام الحكم القائم في البحرين . رغم ان تسوية مسألة البحرين ساهمت في انقراج الجو في الخليج ، الا ان حالة الخلافات الحادة حول الامور العسكرية والسياسية ظلت تهدد كل مشروع الاتحاد بالانهيار .

وبعد انتصار حزب المحافظين في الانتخابات التيابية البريطانية في تيمو ١٩٧٠ ، ارسلت الحكومة الجديدة السير ويلياملوس ، وهو مهم سياسي سابق ، لمحاولة تدبير الامر . لكنه لم يوفق أكثر من غيره ، وقدم تقريرا في نهاية ذلك العام يبرر فيه عن تشاومه بالنسبة لامكانية انقاذ الاتحاد .

ازاء هذه الطريق المسبودة ، برزت عدة احتمالات . منها قيام اتحادين : واحد يضم البحرين وقطر ، والثاني امارات الساحل السبع . ومنها ايضا بحث لشروع دولة عمان الكبرى تدمج فيها امارات الساحل بسلطنة مسقط وعمان .

ومما لا شك فيه ان خلع سعيد بن تيمور في يوليو ١٩٧٠ كان ذا صلة مباشرة بعملية تاهل السلطة للبحر هذا الدور ، في حال صرف النظر نهائيا عن اتحاد يضم الامارات التسع .

كشافة ساحل عمان

عسكريا ، دارت الخلافات حول جيش الاتحاد . كان يتناول الامارات ، انطلعا ، قوة مسلحة من ١٥٠٠ جندي تدمي « كشافة ساحل عمان » ، مركزها المشاركة . وكانت بريطانيا توي تحويل هذه القوة الى نواة لجيش الاتحاد ، يدربه ويقوده ضباط انكليز وبشكل درع النظام الاستعماري الجديد ، واداة التي تسبح بريطانيا بان تستمر في تسير سياسات الاتحاد .

بهذا الهدف عهد للمفيد السير جون ويلوبي بكتابة تقرير حول قوات الاتحاد العسكرية . قدم التقرير في اواسط ١٩٦٩ وقضى بانشاء قوة من ٥٠٠٠ جندي مزودة بمصفحات ومعدات خفيفة ، يقودها ضباط بريطانيون ، وعززها سربان من طائرات « هوكو هنتر » والزوارق المسلحة . وافق على الشروع كل من البحرين وعمي بينما رفضه الباقون . كان واضحا ان الجيش اقترح بعد للقمع الداخلي وليس لدره الاطوار الخارجية . وبلاضافة الى ذلك ، فان الجيش المشترك لا بد له من ان يقلص من استقلالية كل دولة من دول الاتحاد .

لذا رفض الشروع من قبل الدول الباقية . والجماهير بوصفها رموزا حية ومباشرة للسيطرة الاستعمارية ، من جهة . ولكنها عاجزة ، من جهة اخرى ، عن توفير حماية جنية للمصالح الاستعمارية .

لهذه الاسباب مجتمعة ، قررت بريطانيا الانسحاب وانشاء « اتحاد الامارات العربية » كؤسسة للاستعمار الجديد تؤمن تدفق النفط ودعم النقد البريطاني .

الايرانية السابق وقائد حملة تصفية العناصر الوطنية ومناضلي وضباط حزب « تودة » (الحزب الشيوعي في ايران) .

« الانسحاب » البريطاني !

لم تكن ، اول الامر ، تفكر بتسليم مقاليد الامور للحكام المحليين قبل منتصف السبعينيات . فبعد الانسحاب من عدن ، في نوفمبر ١٩٦٧ ، عززت بريطانيا قواتها في الخليج مهددة لاحتلال يدوم نقدا من الزين على الاقل . فانشات قاعدة للمسا في الشارقة (بلغت تكاليفها ١٥ مليون جنيه) ونقلت « القيادة العامة للقوات البريطانية في الشرق الاوسط » من عدن الى البحرين . انذاك ، بلغت القوات البريطانية في الخليج ٧٠٠٠٠ نفر موزعين على فرقتين للمسا ، واحدة في البحرين واخرى في الشارقة ، بالإضافة الى وحدات سلاح الجو البريطاني في هاتين القاعدتين وفي قاعدتي مصيرة وصلالة والسلي بارجة حربية وعدد من كاسحات الامم . وكان لهذه القوات وظيفة مزدوجة :

— القمع الداخلي : او ما يسمى « حفظ الامن » وقد مورس ، على اوضح وجه ، ضد الانتفاضة في البحرين في اذار ١٩٦٥ .

— الدفاع عن الانظمة الصيلة . وهذا ما حدث عام ١٩٥٧ — ٥٨ عندما تدخلت القوات البريطانية في سلطنة عمان لانقاذ عرش سعيد بن تيمور خلال ثورة الجبل الاخضر ، وعام ١٩٦١ عندما تدخلت هذه القوات ذاتها في الكويت للحفاظ على حكم اسرة ال صباح ضد تهديد عبد الكريم قاسم بضم الكويت للامارات . تجني بريطانيا سنويا ما يقارب ٢٠٠ مليون جنيه كارياب من توظيفاتها في الخليج . هذا في حين لا تتجاوز تكاليف قواتها العسكرية فيه ٢٠ مليونا . ولكن بعد شهرين من الانسحاب من عدن ، عادت بريطانيا فاعلت انها مستحسين الخليج قبل نهاية عام ١٩٧١ . فما تصير هذا الانقلاب المفاجيء ؟

اولا : الازمة الاقتصادية الداخلية للاستعمار البريطاني . وما رافق محاولات حلها من ضعف للتفقات الخارجية .

ثانيا : ادراك الاستعمار البريطاني — بناء على تجربته في اليمن الجنوبي — انه يستحيل على القوات الابوابلية الانتصار على كفاح شعبي مسلح .

ثالثا : مفارقة وضع القوات البريطانية ذاتها . انها تستثير المشاعر الوطنية عند الجماهير بوصفها رموزا حية ومباشرة للسيطرة الاستعمارية ، من جهة . ولكنها عاجزة ، من جهة اخرى ، عن توفير حماية جنية للمصالح الاستعمارية .

لهذه الاسباب مجتمعة ، قررت بريطانيا الانسحاب وانشاء « اتحاد الامارات العربية » كؤسسة للاستعمار الجديد تؤمن تدفق النفط ودعم النقد البريطاني .

اتحاد الامارات وتناقضاته

ما ان بدا التمهيد الجدي لتوحيد الامارات ، حتى برزت كل تناقضاتها . واذا ببريطانيا التي جرات الحظوة الى اكثر من عشر دولات — تسهلا لاستغلالها والسيطرة عليها — تضطر الان لدفع ثمن هذه التجزئة . امثال الجزائر بختباري ، مسؤولو الاستخبارات

بقلم :

فواز طرابلسي

عام ١٩٦١ (تاريخ استقلال الكويت) وبلغ رأسماله ٢٠٠ مليون دينار عام ١٩٦٧ كان قد دفع منها مائلا قدره ٥٦٥٥٠٠٠٠ دينار . وذهب قسط وغير من هذه المساعدات لتدعيم عرش الحسين في الاردن . كما خصص قسم اخر (١١٠ ملايين دينار) لتفج بالتعاون مع السعودية (« لمساعدة » الجمهورية العربية المتحدة بعد حرب حزيران .

ثانيا : تلعب الكويت ، على مستوى الخليج ، دور الحكم بين الامارات كما تدخل لتسوية الخلافات بين السعودية وايران .

البعث العراقي ومقارعة الاشباح ..

عندما اعلن تأسيس « اتحاد الامارات العربية » ، باشرت حكومة عبد الرحمن عارف الى الترحيب به على اعتباره « خطوة منطقية » لحماية « عروبة الخليج » . ولكن من يريد الحكم الذاتي حماية عروبة الخليج ؟ الذي يبرر طرح السؤال هو ان رئيس وزرائه طاهر يحيى ما لبث ان سافر لظهران ، في يونيو من العام نفسه ليعرض على ايران حلفا عراقي — ايرانيا مشتركا يضم اليه الكويت والسعودية ، هدفه هذه المرة « حفظ الامن » في الخليج .

اما موقف البعث من الاستعمار الجديد في الخليج ، فلا يخفى كثيرا عن مواقفه الاولى من الاستعمار عامة : المفظة المعادية التي حد التشج والادعاءات التي لا تقبلها الا ممارسات متواظفة او حتى استثنائية (كما الحال بالنسبة لوقفه من مجزرة ابول في الاردن) ، تصيب كافة الاشباح والمقارعة ضدهم (شبكات التجسس الشهيرة مثلا) التي لا يقصد منها سوى صرف الانتظار عن المركبات الفعلية للاستعمار في العراق — المصالح النفطية ، واخيرا ، يتراق كل ذلك مع قمع الحركة الوطنية والمصالحية وعلى رأسها الحزب الشيوعي .

ينفس حجة « حماية عروبة الخليج » يؤيد البعث العراقي اتحاد الامارات — اي المؤسسة الاستعمارية الجديدة — وبحارب الحركة الوطنية بكافة فصائلها منصبا في وجهها عددا من الخطات الوهمية المرتبطة به . تحدد موقف البعث من الخليج عام ١٩٦٩ خلال جولة قام بها حردان التكريتي — نائب رئيس الوزراء آنذاك — ودعا فيها ايضا وايضا الى « حماية عروبة الخليج » . وتلور الموقف في يوليو ١٩٧٠ بدعوة احمد حسن البكر الى انشاء حلف عسكري عربي يضم السعودية والكويت والامارات التسع .

واذا كان البعث العراقي قد اصطم بنظام حكم الشاه في ايران ، فانه حاربه بالاعتقاد على عناصر من البين الرجعي المنظر من امثال الجنرال ختباري ، مسؤولو الاستخبارات

بريطانيا علنا بخلع سعيد بن تيمور لمجزه عن معالجة امر الثورة في ظفار . وان هذا الموقف يفسر كذلك معارضة ايران الرسمية لبقاء بريطانيا في الخليج بعد ١٩٧١ لانها سوف تسرع لليب المعارضة الوطنية ضدها .

وايران هي اكبر قوة عسكرية في الخليج . والامم من ذلك ان بحريتها (٩٠٠٠٠ بحار تحت السلاح وقاعدة كبيرة في بندر عباس) تسيطر على مياهه سيطرة شبه كاملة . وتشكل محاولة ايران الانفراد بالسيطرة على مضيق هرمز تشكل سببا رئيسيا من اسباب النزاع في المنطقة . فهي تطالب بثلاث جزر تقع على ابواب المضيق : جزيرة ابو موسى (التابعة لامارة الشارقة) وجزيرة الطيب (التابعة لاراس الخفية) . وباتت تهدد الان باستعمال العنف لتنفيذ مآربها . ويبدو ان بريطانيا تسارع للسيطرة على الطرف الثاني من المضيق — رأس مسندم ، التابع لسلطنة عمان وبناء قاعدة عسكرية فيه .

اذا كانت ايران تعلق تاييدها لاتحاد الامارات على ما اذا كان سيسمح لها بالسيطرة على جزر مضيق هرمز ام لا ، فالسعودية تعلن تاييدها للاتحاد منذ تأسيسه . ولهذا الغرض ، جرت تصفية فعالية للخلاف مع بريطانيا (التامج عن النزاع حول واحة البريمي وثورة الديوان السعد السافر للنظام الجمهوري في اليمن — فان تحسن العلاقات كان مرتبطا بتجاه بريطانيا نحو تأسيس علاقات استعمارية جديدة في الخليج . فمقتت عدة اتفاقيات عسكرية واقتصادية تمتد بريطانيا بوجوب اعدادها بعثة اختصاصية بتنظيم القبائل تولى تطهير « العرس الابيض » السعودي بناء على الخبرات المكتسبة من العمل مع بدو الاردن .

وتتوجت عملية تحسين العلاقات هذه بزيارة قام بها فيصل للندن عشية حرب حزيران ١٩٦٧ .

الا ان الطرف الذي كان ولا زال يدفع باتجاه التقارب وتوحيد وجهات النظر بينن ايران والسعودية هو الولايا التحديقاطيع . فهي التي ضفقت لمقد سلسلة المقاسمات والمداولات الدبلوماسية بين البلدين خلال فترة ١٩٦٨ — ١٩٧٠ التي سمحت باتفاق انصاف الامارات العربية .

الكويت : نموذج لنظام استعماري جديد

تشكل الكويت منذ عام ١٩٦١ الامنودج الامثل لنظام حكم استعماري جديد يحرس ويمزز مصالح الامنودج للابوابلياتوين ، في الوقت ذاته ، حدا ادنى من الخدمات الاجتماعية تضمن « الاستقرار » . وهو الامنودج الذي تريد بريطانيا تميمه على سائر اجزاء الخليج .

وتلعب الكويت بالنسبة للخليج ، والططقة العربية عامة ، دورا مزدوجا . اولا : تستدري سكوت الانظمة « القتمية » وتقدم الانظمة الرجعية ، في آن معا ، عن طريق المساعدات والسلفات التي يقدمها « صندوق التنمية الكويتي » . تأسس الصندوق

ابريزا في الحلقة الاولى من هذه السلسلة سمة العلاقة بين سلطنة عمان وسائر اجزاء الخليج . وتبين انها علاقة تناقض بين نظام استبدادي متخلف يقوم على محاربة الفاض الاقتصادي عن طريق الضرائب وبين اقتصاديات نط راسمالية بكل ما تحمله من تحولات بنوية اساسية . في اواخر الستينات ، بدأ التمهيد لاقامة علاقات استعمارية جديدة في الخليج . واذا كان مصر سعيد بن تيمور ونظامه قد ارتهن بمقدرته على عزل السلطنة عن مثل هذه التأثيرات ، فان زوال نظامه في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ — واستبداله بابنه قابوس — اذن بتشريع ابواب السلطنة على رياح الاستعمار الجديد .

ما الذي نفيه بالتعديد عندما تنكم عن الاستعمار الجديد في منطقة الخليج العربي ؟ وكيف يجري الانتقال نحو سيادة العلاقات الاستعمارية الجديدة فيه ؟

الاستعمار الجديد بهذا الصدد هو اهلل انظمة حكم مستقلة سياسيا تتولى حماية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الحيوية لبريطانيا وامريكا ، محل اشكال السيطرة الكولونيالية المباشرة السائدة حتى الان (المصحات + القواعد العسكرية البريطانية) . ويتم الانتقال الى هذا الشكل الجديد من السيطرة الاستعمارية عن طريق الاجراءات والمؤسسات التالية :

اولا : انسحاب كل او بعض القوات البريطانية من قواعدها بالخليج في نهاية ١٩٧١ باستثناء القواعد من سلطنة عمان (مصيرة وصلالة) على اعتبار انها سلطنة « مستقلة » . ثانيا : تمنح محميات الخليج التسع (امارات ساحل عمان وقطر والبحرين) استقلالها السياسي وتؤسس فيها بعثا اتحادا للامارات العربية .

ثالثا : بتولى حراسة المصالح الاستعمارية و « حفظ الامن » في المنطقة (اي قمع الحركة الوطنية) ثلاثة اطراف رئيسية : — الاخلاف والقواعد العسكرية البريطانية والاميركية في الشرق الاوسط (قبرص ، تركيا ، الهند) . السعودية ، الغ ..) ، والمحيط الهندي .

— القوات المحلية للامارات التي يدربها ونظرها بضباط بريطانيون .

— اخيرا بتولى حراسة المصالح الاستعمارية في الخليج شرطيان محليان : السعودية وايران . وهما — في ظل كنهيهما والمشاء — قاعدتا الاستعمار الاميري وقلعتان رجعتان مدججتان بالسلاح .

تقوم سياسة ايران في الخليج على قاعدتين : القمع والتوسع . ان نظام الشاه يطمح على اتبع المعارضة الداخلية لحكمه (بما في ذلك فتح الكتلة العربية في عرستان بالقر الذي هو مسمم فيه على قمع تمام اية قوة سياسية وطنية تهدد مصالحه في الخليج . ففي اذار ١٩٧٠ ، مثلا ، طلب

سلطة البورجوازية البيروقراطية في مصر

بقلم : مناضل مصري

ريف يخضع للسيطرة المزدوجة من جانب البيروقراطية التي تسيطر على أجهزة التمويل والإقراض والسوق متحالفة مع الرأسمالية اندراعية سندما الاجتماعي في الرئيس . ان البورجوازية البيروقراطية لم تقم بشورة زراعية في الريف رغم التحولات التي احدثتها في التركيب الطبقي له . وفي اللجنة نلتقي بنصف مليون من البورجوازية القنوسطية تعمل في الصناعة حول القطاع المسام وفي التجارة بالإضافة الى بقايا البورجوازية الكبيرة التقليدية في المقاولات والمقاسرات وهم ظلت اجتماعية تنقسم فالتى القهية مع البورجوازية البيروقراطية .

ورغم ان البورجوازية الصغيرة نسي مجموعها تعرضت للقرع الاقتصادي والسياسي الا ان مراتها العليا ينساقط عليها فترات مناجدة التصنيع كما ان انبائها هم الكوادر الفنية التي تنجها الطبقة البيروقراطية في جهازها ، وهم يشاركون في ثمار التفضل فالمعملة الزائفة التي لا تقوم على احتياجات فعيلة للانتاج تمثل رشوة عملى لهذه الفئات المختفة عالية الصوت ، وهي ليست حلالا للمطالة بل جزء من سلسلة تقادم البطالة مستقبلا . ان صوة البورجوازية الصغيرة تربطها وشائج من التبعية بالبيروقراطية وتعلم بانفاق من الصمود في اجهزتها وفي المجال القنابي الذي يفتقر عملى الى ايسر عددا وتعرض لتكتيف الاستغلال ، محرومة من كافة الاجهزة الاقتصادية والميسانية التي تستخدمها كاسلحة في الحصول على حقوقها . ولكن الصور الراسمالي يكن من خلق فنة اجتماعية هي : الاسترقاطية المعاملية في المجال القنابي الذي يفتقر عملى الى ايسر الحقوق الديمقراطية ، وتنزع هذه الاسترقاطية مكاسب ضخمة وتلعب دور العميل الجبار للبيروقراطية .

الوضع الدولي

نشأت هذه الطبقة مع تعاضد دور المعسكر الاشتراكي الاقتصادي السياسي وتقام أزمة الرأسمالية العالمية ، واشتداد حود حركات التحرر الوطني ، وقد مكن ذلك الوضع المؤامى هذه الطبقة من ان تسند الى الاستثمار ضريات قاصمة وان تحقق استقلا سياسيا واقتصاديا من الناحية الاساسية . ولكن يجب الا نغيب بهذا الاستقلال بعيدا . فالمعملة الاندراعية الرأسمالية عميلة مترابطة على النطاق العالمي ، ولا يجب ان نأخذ لحظة تاريخية ونعزلها خارج السياق الذي تتطور فيه الرأسمالية . فهي لم تكف ابدا عن ان تبعث لنفسها من عقد صلت مع السوق الرأسمالية العالمية : الولايات المتحدة والمانيا الغربية واليابان ، ولكنها ليست علاقات التبعية القنينة بسبل علاقات البحث لاقدامها التي بدأت تعرف القوة من مواقع داخل السوق المصرية والعربية والعالمية . . . ولما كانت هذه الطبقة لا تعرف الاعتماد على الجماهير في صداماتها مع الاستثمار ولا تقوى على خوض حروب دامية مع البربرية فان غرض المهادنة مائلة في صميم وضعا في اشد لحظات احتدام الصراع مع الاستثمار مثل التسوية بسدد انتصار ٥٦ بربور السن الرأسمالية نسي خلق العبة والإقرار القطعي بحدود التوسع الاسرائيلي بالمخالفة على قوات طواريزه تدرس هذه الحدود ، ومحاوله التهاكم مع شركات ملاحة اميركية على توسيع القناة ، معاشرات الى القروض والتسهيلات الائتمانية التي سمحت الى عقدا مع الغرب الاستثماري .

المراجعة السوفياتية

ولكن المعسكر الاشتراكي قد بدا يعانسي من هجمات المراجعة ممثلة في قيادة الاتحاد

السنوات الخمس الاول بمقدار ٩٠ بالمئة وهو متوسط حسابي بين تجاوز اهداف الخطة في مجالات ناولية والقصور على تحقيقها في المجالات الرئيسية (شاربيل بنهايم) . وان العامل الموجه للاقتصاد هو «الربح» روح البيروقراطية كطيفة من ناحية في حصولها على نصيب الاسد من الفائض الاقتصادي الذي لا يتجه الى التنمية ونسي توجيه هذه التنمية الى تحقيق متطلباتها ، وبيع افرادها ومجموعاتها المختلفة من ناحية اخرى ، وهناك تناقضات حادة بين مكاسب البيروقراطية كطيفة ومكاسب افرادها ومجموعاتها كسل على حدة فيما يتعلق بعمل التنمية ومجال الاستثمار خارج راسمالية الدولة الذي تنجته اليه ما يتراكم من ارباح .

ان فوضى الانتاج جزء جوهري من منطق راسمالية الدولة التي لا تهدف الى تلبية الاحتياجات الاساسية للجماهير الشعبية ، وليس خلا عارضا ناشئا عن وجود علاقات راسمالية الخاصة . ويظهر نضج هذه الطبقة التي نسي طور التكوين واتجاهها الى التفتور العديد من القضايا التي تؤدي الى اعادة النظر في نقاط ابتدائها ، ولان الانتاج من اجل الانتاج وهو شعار الرأسمالية الطائي على السطح نسي خيرات التراكم لا يعود هو الضمان المبالد : فالتوسع في التاييم وشد الازمة على البطون ، والعلاقات مع السوق الرأسمالية العالمية لا تظل في نفس الوضع داخل الاوضاع الجديدة التي طرقت فيها هذه الطبقة المجتمع بطابعها ، او العلاقات الدولية الخفيفة .

مجمع البيروقراطية

لقد وجهت الطريقة الجديدة ضرياتها الى راس المال الكومبرادوري ، والى راس المال الاستثماري كما عملت على تصفية كبحار ملك الأرض كطيفة ، وقد ادى ذلك الى الخروج من قبضة السيطرة الاستثمارية الاقتصادية : وتجد اثر ذلك في الريف فقد فتح الباب على مصرعيه لثبو العلاقات الرأسمالية نسي الريف . وقد نبت الطبقة الرأسمالية الزراعية (من ١٠ الى ٥٠ فنانا) من ناحية العدد ومن ناحية حجم الملكية ون ناحية نسبة ما يمتلكون من ارض الى الزعام العام . وعلى الرغم من ان صفار الفلاحين الذين يمتلكون من فدانين الى خمسة قد زاد نصيبهم من الارض وارتفع بنوسط الملكية للقرع فان من يمتلكون اقل من فدانين ازداد ملكيتهم تدهورا وتفتت بشكل هائل وهم لا يكون عددا عن مليون نلاح ، فالترايين الرأسمالية بشكلها المكاسبكي تؤدي دورها على اكل وجه نسي الكريف المصري بالإضافة الى المكاسب القزمية لا يمكن ان تستوعب نصف طائفة العمل لاسر افرادها ، مما يدفعهم الى محاولة بيع قوة عملهم موسميا في سوق عمل نصس بد ١٢ مليون من افراد اسر فلاحية (٧٣ بالمئة من الفلاحين) لا يمتلكون ارضا على الاطلاق (جدول الكبير دريل) ان جيش العمل الاجتماعي في الريف هائل ، وهو مجال حصب للبطالة السائرة والمقمة وينتدفع الالف الى المدن بحثا عن عمل بعيدا من



بالقة من ناحية العدد و ١١٥ بالمئة من ناحية الدخل) مقابل انخفاض عدد الوظائف العمالية) في القطاع العام واثاء الفترة من ٦٢-٦٣ ، ٦٧-٦٨ وقد زاد الاستهلاك في قطاع الدولة خلال خمس سنوات بمقدار ٢٠٥ بالمئة مقابل ١٧٢ بالمئة في قطاع الافراد ، اي ان ما هلت له مصافة البيروقراطية حول ارتفاع راسمالية الدولة على اجهزة التسويق والقانون الويفية وعلى مزيد من الأراضي المصنعة . ومن الخطي ان يكون هذا الاتجاه اعلى صوتا في مجال التناقض مع الاستثمار . ونتيجة لذلك كان هذا الاتجاه هو الذي يتنبى « الاشتراكية » قومية الطراز التي تنصى سيطرة الدولة على الانتاج ، و « الدولة هي نحن » . والاتجاه الاخر اكثر ميلا الى اصباح جدال من نسبة الحاصلين منهم على المؤهلات الجامعة العالمية ، طيستاتكاداة القنينة بقياسا لصعود احدى في هذا السلم البيروقراطي ، الذي لا يقتصر دوره على اتخاذ القرارات والحصول على امتيازات بل يعيد تشكيل طبقات المجتمع وفقا لاهداه .

التقليدية . لقد سيطرت هذه المجموعات التي تشكل طبقة جديدة في مرحلة التكوين على الدعامات الرئيسية للاقتصاد الراسمالي في مصر .

وهنا يجب ان نفرق بين البرجوازية البيروقراطية كطيفة اجتماعية وبين البيروقراطية كأداة ضرورية في كل اجهزة الدولة القائمة على الاستغلال لديها سلطة الادارة واتخذ القرارات . خارجها البيروقراطي القديم في مصر ظل مستورا بعد ٥٢ بعد ادخال بعض التعديلات الضرورية عليه ، اما البرجوازية البيروقراطية فهي طبقة جديدة لم تنشأ وتشكل داخل البيروقراطية خلال عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي ، بل نشأت وتشكلت اساسا من خارج افراد الجهاز البيروقراطي القديم ، ولم تجند افرادها استنادا الى مناصبهم في السلم الاقتصادي للبيروقراطية القديمة ، بل انطلاقا من ادماج كادر جديد من قلة من السياسيين ومجموعة من الفئتين داخل الحلقة الموقوت بها مسمن المسكرين الذين احاطوا بضباط يوليو منذ الهادية ، ويضاف الى هؤلاء عدد لا يستهان به من منطقي شركات الرأسمالية التقليدية ومديري اعمالها .

ومن الخطا اعتمادا على كلية بيروقراطية الواقع في برائن الفكر البرجوازي ، والقول بان هذه الفئة الاجتماعية تنجته بحكم تركيبتها الهني الى القيادة التكنولوجية ، وتقديم جدال من نسبة الحاصلين منهم على المؤهلات الجامعة العالمية ، طيستاتكاداة القنينة بقياسا لصعود احدى في هذا السلم البيروقراطي ، الذي لا يقتصر دوره على اتخاذ القرارات والحصول على امتيازات بل يعيد تشكيل طبقات المجتمع وفقا لاهداه .

مجموعات واجهة

وقد نشأت هذه البرجوازية البيروقراطية وهي ابعد ما تكون عن التجانس ، مجموعات واجهة كطيفة بالقيم المرتبطة مباشرة بالحلفة الداخلية من القادة السياسيين الذين كانوا بدورهم يعكسون اوجها مختلفة من نسمو الرأسمالية المصرية بكل ما فيه من تناقضات . وكان من الطبيعي ان تنزوي تلك المجموعات الحية بالداعين الى ان تلعب راسمالية الدولة دور المهرب للحروب للقطاع الخاص ، تقوم نيابة عنه بالمشروعات التي يعجز عن القيام بها وتفتح له مجالات اجتاه الارشاح المضمونة (بغدادي ، جمال الدين حسين ، حسن ابراهيم) وهؤلاء بطبيعة الحال مصلح اصحاب الاتجاه الى البرامج شديدة التناقض القديمة ، وانجبت الاستثمارات بعيدا عن الصناعة ، نفي عام ٥٦ على سبيل المثال بلغت استثمارات قطاع المباني ٢٧٢٣ بالمئة من مجموع الاستثمارات و ٧٥٨ بالمئة من مجموع الاستثمارات للقطاع الخاصة ، وقد ادى الى اجسام الرأسمالية التقليدية من الاستثمار في عصبية التراكم اللام للخلق القاعدة الرأسمالية الى تعاضد دور عناصر البرجوازية البيروقراطية ونزاد تبايزها ويزود مصالح لها مختلفة عن مصالح الرأسمالية التقليدية . وكانت اجراءات « يوليو ٦١ » انفجارا لهذا التناقض بين مصالح البيروقراطية البرجوازية والبرجوازية

المسيبة فقد كانت السلطة الجديدة مدعوة منذ البداية لتحقيق التراكم الراسمالي ، وهو تراكم يخلف بطبيعة الحال عن التراكم المبدائي الذي نشأت على اساسه الرأسمالية ويمكن ان نسميه التراكم البيروقراطي ، فهو تراكم تقوم به السلطة وسط علاقات راسمالية قائمة بالخلق للقادة الاقتصادية لرأسمالية مستقلة . وفي المرحلة الاولى بدأ تحقيق التراكم بالإصلاح الزراعي ، بان بدأت الدولة تجيع تحت سيطرتها ما كان يحصل عليه ايرادات الدولة من اراضي الإصلاح الزراعي اي الاراضي التي لم يستكمل توزيعها على الفلاحين ٢٧٥٤٨٠٠ مليون جنيه عام ١٩٥٥ ، ثم اعقب ذلك الاستيلاء على ممتلكات الشركات والبنوك الاستثمارية وخلق المؤسسة الاقتصادية .

وفي هذه المرحلة بدأت الترامع الجديدة للبيروقراطية البرجوازية في التفتح . فالرأسمالية القوية موزعة في الصناعات الخفيفة التي ندر اربها هائلة ، وبعض اجزائها قد وصلت الى درجة عالية من التركيز وحقت اوضاعا احتكارية تسد الطريق أمام النمو الراسمالي . وكان من الممكن ان تستقر هذه الاوضاع كما هو الحال في الهند على سبيل المثال ، ولكن الظروف الحية بصر كانت تختلف كل الاختلاف ، منها اضحلال كبار الملك ، كما ان تحقيق الاستقلال وتعبئه تم في مواجهة تحديات تدفع بالتناقضات الى الاحتدام ، وجود اسرائيل كراس حربة عسكرية واقتصادية موجهة بشكل دائم الى صدرها ، ارتباط الاستقلال بالعلم العربي في مجموع وما يدور فيه نتيجة لسياسة الاخلاف الاستثمارية ، ثم في النهاية بروز سلطة جديدة ليست مرتبطة بهذا الجزء او ذلك من البرجوازية الكبيرة القوية ، ولكنها مكونة من افراد ينحدون من اصول طبقية تنتمي على السبيل الى البرجوازية الصغيرة ولم يصيروا في بوقنة البرجوازية الكبيرة السياسية او الاقتصادية . وكان دور العناصر البيروقراطية الجديدة هو اقامة راسمالية دولة تزيل العوائق امام تطور العلاقات الرأسمالية ، وبوجهة اوضاع عالية جديدة ، وعلى الاخص لتوجيه الضريات الى حركة الجماهير الشعبية ومكاسبها الديمقراطية .

وعلى الرغم من نشأة هذه البرجوازية في ظروف متقدمة من الصراع الطبقي على النطاق العالمي والداخلي ، اذ ان عودها بدأ يشتد بسدد ثورة أكتوبر . فقد كان موقفها من حركة الجماهير الشعبية موقفا مزدوجا فهي تحاول استخدام الشارع للضغط على العدو ومساومته وقد حققت درجة معينة من الديموقراطية البرجوازية المحدودة نفسها ، كما مكسبت الجماهير بعض الحريات السياسية القنينة ولكن ما اكثر ما وجهت الضريات الى اشد القوى ثورية .

وبالإضافة الى ذلك ، ونتيجة لتزعزع قاعدتها الاقتصادية ، كانت مواضعه المطامع لم تلتزم على السوق العربية ، واحاطت مصريتها بسياج حكم ، كما لم تحاول ان ترتبط بالعركة الوطنية العربية ، واعتبر قائد الثورة البرجوازية سنة ١٩١٩ البلاد العربية مجموعة اصغار . ونبت هذه البرجوازية القوية حتى اعقاب الحرب العالمية الثانية حتى وصل مجموع رأس المال الذي يملكه مصريون ٣٩ بالمئة من مجموع الاستثمارات الرأسمالية ، فنواجهه علاقات عالية جديدة . فالسوق الرأسمالية لم تعد السوق الوحيدة بل لقد برزت نسي مواضعها سوق اشتراكية ، وتقلص نفوذ الامبرياليات القنينة وبرز دور الاستثمار الاميركي ، وتعاضدت حركة التحرر الوطني في شتى البلاد المستعمرة والتابعة ، وظهرت الجماهير الشعبية على المسرح السياسي كقوة لا يمكن اغفال وزنها . وكان نمو الرأسمالية المصرية يتناقض مع خصائص نشأتها ، فكلما ازداد نموها برزت قضية العلاقات المختلفة في الريف كقائى هائل امام هذا النمو ، وكلما اشتد خطر الجماهير الشعبية وبدأت تستكمل وهيا وتعرف طريقها الى الاشكال المختلفة للتحولات الاقتصادية والسياسية المستقلة برزت خطورة الاشكال البرلمانية ، والحريات السياسية الديمقراطية .

وكانت حركة ٢٣ مايو مخرجها لتفانم أزمة الحكم في النظام القديم ، ومحاوله لان تستكمل البرجوازية القوية سيطرتها الكائنة على السلطة والاقتصاد ، وان تفتح الطريق امام تطور العلاقات الرأسمالية في مواجهة اوضاع عالية جديدة ، وعلى الاخص لتوجيه الضريات الى حركة الجماهير الشعبية ومكاسبها الديمقراطية .

البيروقراطية البرجوازية

لم تكن السلطة الجديدة بقادرة على ان تفتح خارج العلاقات الطبقة التاريخية . لقد ظلت تمارس دورها الاقتصادي كحلفة من حلفاء الثورة البرجوازية تتطلع الى انسق جديد ، وسقطت كل مكاسب الاستقلال في تم البرجوازيات القريبة عنه نشأتها . فلم تطرح ابدا شعارات خاصة بالارض ، وكان يحكمها عليها نتيجة لذلك ان تظل اسيرة التخلف : زعزعة الاساس نفي ان راسمالية بلد تابع تقم اقتصادها على هامش السوق الاستثمارية ، في الصناعات الخفيفة ، دون قاعدة مبنية في الريف ، ومن الحال ان تعرف في تطورها تلك الدرجة النسيبة من التمسو الدوازن لقطاعاتها المختلفة .

وكانت شعاراتها قاصرة على الاستقلال والمصمود ، زعزعة الاساس نفي ان راسمالية على السوق وعلى السلطة ، وكانت تعتمد على الاستغلال جزئيا وتربوياً بطريقة بطيئة .

هذا الحال جاما من أحد المناضلين التقدميين في مصر ، وهو يمثل وجهة نظر إحدى المحاولات الماركسية لتحليل طبيعة السلطة الثابتة ، ويالفرغم من اشتراك مع الاتجاه العام للتحليل الا اننا نلن عدم مواسنا على تفسير القضية الثورية كما ورد في سياق الحال . .

نشأت علاقات الانتساج الرأسمالية في مصر داخل اطار التبعية الاستعمارية ، اي اطار الرأسمالية العالمية في احمر مراحلها ولم يكن في استطاعتها ان تكون تكارنا لنشأة الرأسمالية في الغرب ، وباستثناء فئة « الكومبرادور » اي الوكلاء المباشرين للمؤسسات الاستعمارية ، فقد نشأت الرأسمالية المصرية متناقضة المصالح مع الاستثمار تتفعلى اقدم صنيعتها بنفسها ، ولم يكن من المتصور ان يرحب راس المال الاستثماري بنشأة اقتصاد راسمالي ينافسها في البلاد التابعة له ، ولكن هذه الرأسمالية لم تكن تستطيع الافلات من هذه الدرجة او تلك من درجات التبعية للاستعمار الذي كان قد اكمل اقتسام اسواق العالم .

لقد نشأت هذه الرأسمالية من ناحية اساسية مسندة جذورها من كبار ملاكي الارض الذين كانت العلاقات البرجوازية تغفل في تصادم مع انتشار زراعة القطن الذي ادخل مصر الى دائرة التبادل الرأسمالي العالمي ، معتمدة على ما يجتثون من ارباح نتيجة لبيع القطن مقام بعضهم في يادي الامر باستثمار ما لديهم من فائض في الشركات الرأسمالية الاجنبية التي يربط نشاطها بالانتاج الزراعي ، ثم تفتح امام الجيش الامر افاق العمل المستقل في الصناعة والتجارة وخاصة بعد ثورة ١٩ . اي ان الرأسمالية القوية المصرية نشأت منذ الهادية راسمالية كبيرة . ونتيجة للظروف التي احاطت ببولدها على ايدي كبار ملاكي الارض فلم يكن امامها سوق راسمالية في الريف كما كان الحال مع البرجوازيات القريبة عنه نشأتها . فلم تطرح ابدا شعارات خاصة بالارض ، وكان يحكمها عليها نتيجة لذلك ان تظل اسيرة التخلف : زعزعة الاساس نفي ان راسمالية بلد تابع تقم اقتصادها على هامش السوق الاستثمارية ، في الصناعات الخفيفة ، دون قاعدة مبنية في الريف ، ومن الحال ان تعرف في تطورها تلك الدرجة النسيبة من التمسو الدوازن لقطاعاتها المختلفة .

وكانت شعاراتها قاصرة على الاستقلال والمصمود ، زعزعة الاساس نفي ان راسمالية على السوق وعلى السلطة ، وكانت تعتمد على الاستغلال جزئيا وتربوياً بطريقة بطيئة . فاشتركت في اعقاب ثورة ١٩ في السلطة دون ان تسيطر عليها . فقد كانت عاجزة منذ الهادية عن الاطاحة بالاستعمار وكبار ملاك الارض وقد فرض عليها ان تفتح اقتسام الغنية معها .



مشهد من
الحدث
جلسات
ندوة
فلسطين

ندوة فلسطين العالمية الثانية في الكويت

من هم أصدقاء الثورة الفلسطينية؟

إغراق الندوة بالشخصيات الداعية للتعايش مع إسرائيل وغياب عدد كبير من ممثلي الحركات والمنظمات اليسارية والثورية

● الأكاديميون و «دكاترة الثقافة الغربية» والعودة إلى «أقناع الرأي العام الغربي»

● «مظاهرة فكرية استقادت منها الدولة الكويتية والنظام الكويتي» !
— جريدة كويتية —

وهكذا تنكرر الفاظ : الحقبة الغربية ، سوء الفهم ، معلومات خاطئة — تضليل — في نظريات هؤلاء «الكاترة» الذين يريدون إقناع نيكسون بتغيير موقفه ..

والنتيجة السياسية الصليبة لهذه النظرة هي : خيانة السياسة الأميركية كسياسة تعبر عن مصالح امبريالية غريبة ، وتعد ان ارتباطها الضوضي بإسرائيل هو السبيل الوحيد للحفاظ على مصالحها ولواجبها الثوري والوطني .

والنتيجة ، السياسية العملية الثانية هي : عزل النضال الوطني للشعب الفلسطيني عن النضال الوطني المستر ضد المصالح الامبريالية في الحقبة العربية .

في هذا الإطار دارت المناقشات وانقسمت الوفود العربية والاجنبية ونسق النتائج السياسية العملية المشار اليها ، بالرغم من تفاوت لقائها الفكري واختلافه .

وهنا لا بد من الإشارة الى الحاشية التي اثارها موقف الوفد المصري الذي كان يركز مظلوه على ارتباط القضية الفلسطينية بالقضية العربية ، ولكن من زاوية «ان القضية العربية تتطلب الان التسوية السلمية»! وهكذا خرج خالد محي الدين ليقول بـسان القبول بشروع روجرز و بين السرايين والثوريين دولة وهو استمرار للقول بقرار مجلس الامن ، وان حركة المقاومة هي التي اخطأت في هجومها على هذا القول ، وهذا هو احد اسباب احداث ايلول حيث تخلت الجماهير عنها ...! كان الوفد المصري ممثلا بكلمات خالد محي الدين ، واحد حشوش ، ومحمد عودة (من وجوه «اليسار» الشرعي المتجذر بالنظام القائم) يريد القول — هذه المرة — : ان التسوية السلمية هي لصالح القضية العربية وبالتالي لصالح القضية الفلسطينية ، وان عدم القبول ، بها هو الانحراف يمينه !

هذا الكلام اثار مناقشة حامية وحادة كان محورها التسوية السلمية وقرار مجلس الامن ، وكانت قواها تتمثل بالتيارين الرئيسيين اللذين اشترتا اليهما في سياق هذا التقرير ، واللذين انقسمت الندوة على اساسهما .

★★★

ونتيجة لكل ذلك ، كيف يمكن ان نخرج الندوة بنتائج سياسية محددة او قرارات وتوصيات سياسية ... كان «من الطبيعي» ان تقفي بناء عام توجهه الى الصيرير العالمي (لوناشده ان يقدم تأييده الذي لا ليس فيه الى الكفاح المسلح الذي يفضوه الشعب الفلسطيني من اجل التحرير الوطني ، وضد اية تسوية سياسية ، وان يشجب المحاولات التسوية والمستمرة التي يقوم بها نظام الحكم الاردني انضغية الثورة الفلسطينية » !

السبق الذي رسم للندوة ، لم يستطع ان يتحكم بالنقاش الداخلي في جلساتها ، خاصة وانها تنعقد في ظرف سياسي غربي ودولي تتعرض فيه حركة المقاومة الفلسطينية الى اختيارات سياسية محددة ومضروية : امسا القول بالتعايش مع اسرائيل عبر قيام دولة فلسطينية تعيش تحت مظلة اسرائيل ، واما استنوار الثورة .

وقد عكس كل ذلك نفسه على المناقشات وكشف وجود تيارين اساسيين في الندوة : تيار التعايش مع اسرائيل ، وتيار استنوار الثورة .

ولم يكن الانقسام والخلاف حصورا على صعيد الوفود الفلسطينية بين الداعمين للتسوية ونفذ قرار مجلس الامن ، وبين الرفضين بالقضية العربية ، ولكن من زاوية «ان القضية العربية تتطلب الان التسوية السلمية»! وهكذا خرج خالد محي الدين ليقول بـسان القبول بشروع روجرز و بين السرايين والثوريين دولة وهو استمرار للقول بقرار مجلس الامن ، وان حركة المقاومة هي التي اخطأت في هجومها على هذا القول ، وهذا هو احد اسباب احداث ايلول حيث تخلت الجماهير عنها ...! كان

الوفد المصري ممثلا بكلمات خالد محي الدين ، واحد حشوش ، ومحمد عودة (من وجوه «اليسار» الشرعي المتجذر بالنظام القائم) يريد القول — هذه المرة — : ان التسوية السلمية هي لصالح القضية العربية وبالتالي لصالح القضية الفلسطينية ، وان عدم القبول ، بها هو الانحراف يمينه !

— وجود عقيلة خاصة لدى الجمهور الغربي تجاه المشكلة الفلسطينية .

— وجود معلومات خاطئة عن رجال السياسة الغربيين وتبؤول بالروايات الصهيونية .

— ليس هناك مصالح امبريالية ، بل مصالح دول كبرى . وهذا يعني انه من الممكن اذا احسن التصرف ، إقناع الولايات المتحدة الأميركية بان مصالحها في الحقبة العربية تفرض عليها كدولة كبرى «عدم الانحياز المطلق» لاسرائيل !

عما وصلت اليه حركة المقاومة الفلسطينية من تحالفات سياسية محددة على الصعيد العالمي مع القوى اليسارية والثورية الاوروبية والاميركية التي أصبحت تعبر النضال الفلسطيني الوطني جزءا من النضال العالمي ضد الامبريالية ، وتعتبر اسرائيل قاعدتها الرئيسية للامبريالية العالمية في الحقبة .

وهكذا غاب عدد كبير من ممثلي هذه الحركات عن الندوة : (معظم المنظمات اليسارية والماوية في فرنسا كانت غائبة ، بينما حضر مندوب الحزب الشيوعي الفرنسي الذي يؤيد التسوية السلمية وقرار مجلس الامن ، كذلك الامر بالنسبة ليطاليا والماليسيا الغربية) الخ . ولم يحضر من اميركا الا منظمة اليهود السود مع وفد اميركي من دكاترة الجامعات المهنيين بقضايا الشرق الاوسط . (من بين الوفود الاميركية كان هناك مدعو يدعى نورمان داس التي كلمة في الندوة دافع فيها عن السياسة الاميركية وبرر موقفها من اسرائيل ، ثم هاجم الثورة العالمية ومحتريتها ودعا الفلسطينيين الى العمل من اجل كسب الراي العام الاميركي) . — الا يلتقي هذا الكلام مع نظرية دكاترة الثقافة الغربية عن (ضرورة إقناع الراي العام الغربي ؟)

وهكذا بينما كانت حركة المقاومة الفلسطينية بحاجة الى تامين علاقاتها العالمية مع القوى الثورية التي تساندتها فعلا وتلقي وايهاا الرضى : علاقة اسرائيل بالمصالح الامبريالية العالمية وخاصة الاميركية في الوطن العربي ، علاقة النضال الفلسطيني بالنضال الثوري والجماهيري في كل بلد عربي .. وكانت الحاضرة الاولى للسيد وليد خالدي هي بخل هذه المناقشات . فمحاضرة الخالدي طلست نموذجيا متكاملا نظرية الفصل بين الصهيونية والامبريالية ، ونظرية إقناع الراي العام الغربي الفصل . فقد ركز وليد خالدي على الامور التالية :

★★★

ومع كل ذلك ، فان هذا الإطار السياسي

بتاريخ ١٣-١٧ انعقدت ندوة فلسطين العالمية الثانية في الكويت ، بعد ان حصل الاتحاد العام لطلاب فلسطين على موافقة الحكومة الكويتية على تمويل نفقات الندوة التي بلغت حوالي ١٢٠ ألف دينار كويتي ، وعلى أساس ذلك تم ادخال «طرف كويتي» للانشراف على الندوة هو جمعية الخريجين الكويتية .

هذا الاتفاق مع حكومة الكويت هو الذي تحكم في طبيعة الندوة ، وحدد مهماتها ، المال الاجنبي او كبار الملك او الراسمالية التطبيقية بدأت في البروز . مشكلات التسويق والاختلال التوازن . وهي قد احكيت قبضتها على السلطة السياسية منفردة ، وعلى الاقتصاد ، ولا بد ان تسعى جاهدة للبحث عن حرية للحركة في السوق الاستعمارية ، وعن المشاركة . وليست على استعداد فسي حل تناقضاتها مع الاستعمار الى اعطاء القوى الشعبية اي دور في الحركة ، بمعنى ذلك التنازل عن احتكارها للسلطة وانخفاض الحريات الديمقراطية التي انتزعتها هذه الجماهير . وكانت المنظمات السياسية تجسيد لهذه السياسة ، والبيروقراطية لا تحكم بحزب سياسي جماهيري وتنظيمها السياسي ليس جهازها الحاكم ، فالسلطة واتخاذ القرارات في ايدي الحلقة الضيقة من المسؤولين يراولونها من خلال الاجهزة العسكرية والبوليسية في المحل الاول ويقيم للتنظيم السياسي دور سلبي من الناحية الاساسية تصفية التنظيمات والاعزاد والاتجاهات والحركات التي تظهر في صفوف الجماهير باحتكار العمل السياسي ، هو الصيغة البيروقراطية على كل التنظيمات النقابية والاهنية واتحادات الطلبة والصحافسة . لذلك لم يكن من المستغرب ان تتسلل اليه القوى الرجعية التقليدية بحكم سيطرتها على التاريخ وان يكون نصله الحاد موجها الى اليسار .

هذا ما عبرت عنه بوضوح جريدة «السياسة» الكويتية اثناء انعقاد الندوة ، فقد كتبت افتتاحية بعنوان : ندوة فلسطين العالمية : ندوة كويتية استغلت منها الكويت ، وجاء في افتتاحية : «ان ابعاد الندوة تتعدى هذا الواقع الملحوس لتصل الى كونها مظاهرة فكرية استغلت منها الدولة الكويتية والنظام الكويتي !» ..

وهذا الاتفاق مع الحكومة الكويتية حدد ، ايضا ، نوعية المدعوين على الصعيد العالمي والمحلي ، فنجرت محاولة واضحة اشترك فيها الوسيط بين الطرفين الكويتي والفلسطيني هو السيد وليد خالدي ، لانسراق الندوة بالشخصيات الغربية الليبرالية وغيرها من الداعية الى التعايش مع اسرائيل بحجة ضرورة حضورها لكي يجري إقناعها — علما ! بعدالة القضية الفلسطينية .. اما على الصعيد العربي ، زوحي ، كذلك ، ان تغرق الندوة بعدد كبير من الاكاديميين وكاترة «الثقافة الغربية» .. الصالحين لثقافة الغريوين من نفس منطقتهم ، بالإضافة الى وفود عربية رسمية وشبه رسمية مع عدد محدود من ممثلي الحركات الثقافية والثورية .

ومن راجعة اسماء المدعوين الاجانب — الذين تغيب بعضهم — نجد مثلا : الورد كارون صاحب الاقتراح البريطاني الذي تولد عنه قرار مجلس الامن «لشهور» . والسير هارولد بيبي واثنوني ناتنغ والجايي الادغم ، وشارل هلو ، والشيوخ امين الجليل (الذي حضر الندوة فعلا ، والقي كلمة ذكر فيها ان حزب الكتائب يعتبر العمل القتدالي مقبسا ! مع إشارة الى ان لبنان عمل ما بوسعه وضمن إمكانيةه لمساعدة القتداليين داخل الاراضي المحتلة ، وتناسى بالطبع كل احداث الصدام بين الحكم اللبناني والقتداليين ثم دعا الى قيام دولة فلسطينية على غرار الدولة اللبنانية ! ان قائمة المدعوين على هذه الشكلاطوية ، وهي تؤكد ان ندوة الكويت كانت تراجعها

الشرعية

لم تكن الهزيمة بالنسبة للطبقة التي حاولت ان تقدم المخطوط العرضية للجماهير حفا مستقبلا . ان مصالحها المتناقضة مع الاستعمار ، والتي تدفعها في نفس الوقت الى قطع الطريق امام القوى الشعبية والثورية تضمها دائما في مافق . وان القفصر في الوضع العالمي يبرز الاتجاهات المراجعة في القيادة السوفياتية تسلب منها ورقة ضخمة من أوراق المأورة والمعب على الجبال ، ولكن الهزيمة وضعت هذه الطبقة عند منعطف جديد . انها لا تستطيع مواصلة السير بنفس الطريقة القديمة ، وقد جاءت الهزيمة وهذه الطبقة على وشك تحقيق اهدافها الاساسية من الناحية الاقتصادية . فقد كانت تصدد استحلال فترة الانتقال ، فترة خلق الصدد الانني من هيكل راسمالي جديد ، ورسوم اقدمها وتيلورها كطبعة . وهي الان قد انجزت مهمة ارساء هذا الهيكل وببذات امامها مشكلات جديدة ، مشكلات راسمالية نامية . ان عناصر الأزمة التي كانت مستترة في فترة البحث عن رؤوس اموال للتنمية ، والوثوب الملائم الى مواقع كان يحتلها راس المال الاجنبي او كبار الملك او الراسمالية التطبيقية بدأت في البروز . مشكلات التسويق والاختلال التوازن . وهي قد احكيت قبضتها على السلطة السياسية منفردة ، وعلى الاقتصاد ، ولا بد ان تسعى جاهدة للبحث عن حرية للحركة في السوق الاستعمارية ، وعن المشاركة . وليست على استعداد فسي حل تناقضاتها مع الاستعمار الى اعطاء القوى الشعبية اي دور في الحركة ، بمعنى ذلك التنازل عن احتكارها للسلطة وانخفاض الحريات الديمقراطية التي انتزعتها هذه الجماهير . وكانت المنظمات السياسية تجسيد لهذه السياسة ، والبيروقراطية لا تحكم بحزب سياسي جماهيري وتنظيمها السياسي ليس جهازها الحاكم ، فالسلطة واتخاذ القرارات في ايدي الحلقة الضيقة من المسؤولين يراولونها من خلال الاجهزة العسكرية والبوليسية في المحل الاول ويقيم للتنظيم السياسي دور سلبي من الناحية الاساسية تصفية التنظيمات والاعزاد والاتجاهات والحركات التي تظهر في صفوف الجماهير باحتكار العمل السياسي ، هو الصيغة البيروقراطية على كل التنظيمات النقابية والاهنية واتحادات الطلبة والصحافسة . لذلك لم يكن من المستغرب ان تتسلل اليه القوى الرجعية التقليدية بحكم سيطرتها على التاريخ وان يكون نصله الحاد موجها الى اليسار .

البناء السياسي

منذ البداية والبيروقراطية الحاكمة توجه الضربات الى حركة الجماهير الشعبية والى تنظيماتها السياسية والنقابية ، والى كل الحريات الديمقراطية التي انتزعتها هذه الجماهير . وكانت التنظيمات السياسية تجسيد لهذه السياسة ، والبيروقراطية لا تحكم بحزب سياسي جماهيري وتنظيمها السياسي ليس جهازها الحاكم ، فالسلطة واتخاذ القرارات في ايدي الحلقة الضيقة من المسؤولين يراولونها من خلال الاجهزة العسكرية والبوليسية في المحل الاول ويقيم للتنظيم السياسي دور سلبي من الناحية الاساسية تصفية التنظيمات والاعزاد والاتجاهات والحركات التي تظهر في صفوف الجماهير باحتكار العمل السياسي ، هو الصيغة البيروقراطية على كل التنظيمات النقابية والاهنية واتحادات الطلبة والصحافسة . لذلك لم يكن من المستغرب ان تتسلل اليه القوى الرجعية التقليدية بحكم سيطرتها على التاريخ وان يكون نصله الحاد موجها الى اليسار .

وينبغي هذا التنظيم الايديولوجية الرسمية الملققة : فالاشتراكية تعني سطوة الدولة وابعاد الجماهير الشعبية من المشاركة والتمتع بخصائص الجانب المفضل من التضامن الاممي والاستفادة من الفوائد الاشتراكية . واستنباط العلاقات الراسمالية في الزراعة اعتمادا على تراثا القومسي ، والقيم الروحية تعني الانكسار على الفكر الخائف لراحة الفكر العلمي . وقد قدم ضرب الولوجاوية التقليدية اساسا موضوعيا للحديث عن الغاء الاستغلال واعتبار ان هناك علاقات بورجوازية غير استغلالية . ولما كانت الولوجاوية الصغيرة طبقة فقيرة العدد ، تنهج الى صفونها لتجنيد كوادرسا فان الايديولوجية الرسمية تغازل اليسول القكرة لهذه الطبقة دون ان تتبنى الجوانب الليبرالية لديها .

وتدعو الى وحدة غير ديمقراطية تسيطر عليها . انها لا يمكن ان تفهم ابدا ان القومية العربية هي قومية في مرحلة الكويشن ، لا تتشكل من اقالييم وقطاعات واجزاء بل من قوميات متفاوتة النضج او في سبيل النضج ، عنصر قومية متكاملة وكذلك العراق وكذلك الحال مع البلاد او مجوعات من البلاد العربية على اساس تاريخي ، ان كل هذه القوميات المختلفة قد خضعت لعوامل مشتركة فتكونتها وتواجه اعداءا واحدة امام نفس الاعداء هذا الاساس هو الاساس الموضوعي لا لخلق قومية بورجوازية على اساس السوق الموحدة والدولة القومية الموحدة كما كان الحال في مرحلة الثورة البورجوازية بسل لخلق قومية في مجرى الثورة الاشتراكية على اساس انصارها مع القوميات بقيادة الطبقة العاملة ، انصارا يتبع زعمار السياسات القومية المختلفة وينفذ تاحر البورجوازية المختلفة ، ويتم عبر مراحل تدريجية من الكفاح الشعبي المشترك لا وفق اتفاق مؤقت من اقل بين القوى البورجوازية . ان سياسة البورجوازية المصرية ازاء حركة النحر العربي تميزت بالاثانية القومية من ناحية والعداء للتنظيمات الشعبية والثورية والحريات الديمقراطية عموما ، لذلك لم تحقق في هذا المضمار نجاحا يتفق مع ما احرزته قبل التمسك من انتصارات على الاعداء المقلدين للشعوب العربية ، وتضطر في اغلب الاحوال الى عقد صفقات سياسية مؤقتة مع البورجوازيات الحاكمة ، والى انهارون في احوال كثيرة مع القوى الرجعية ، فهي سياسية لا تقوم على قوى الثورة الحقيقية .

البناء السياسي

منذ البداية والبيروقراطية الحاكمة توجه الضربات الى حركة الجماهير الشعبية والى تنظيماتها السياسية والنقابية ، والى كل الحريات الديمقراطية التي انتزعتها هذه الجماهير . وكانت التنظيمات السياسية تجسيد لهذه السياسة ، والبيروقراطية لا تحكم بحزب سياسي جماهيري وتنظيمها السياسي ليس جهازها الحاكم ، فالسلطة واتخاذ القرارات في ايدي الحلقة الضيقة من المسؤولين يراولونها من خلال الاجهزة العسكرية والبوليسية في المحل الاول ويقيم للتنظيم السياسي دور سلبي من الناحية الاساسية تصفية التنظيمات والاعزاد والاتجاهات والحركات التي تظهر في صفوف الجماهير باحتكار العمل السياسي ، هو الصيغة البيروقراطية على كل التنظيمات النقابية والاهنية واتحادات الطلبة والصحافسة . لذلك لم يكن من المستغرب ان تتسلل اليه القوى الرجعية التقليدية بحكم سيطرتها على التاريخ وان يكون نصله الحاد موجها الى اليسار .

وينبغي هذا التنظيم الايديولوجية الرسمية الملققة : فالاشتراكية تعني سطوة الدولة وابعاد الجماهير الشعبية من المشاركة والتمتع بخصائص الجانب المفضل من التضامن الاممي والاستفادة من الفوائد الاشتراكية . واستنباط العلاقات الراسمالية في الزراعة اعتمادا على تراثا القومسي ، والقيم الروحية تعني الانكسار على الفكر الخائف لراحة الفكر العلمي . وقد قدم ضرب الولوجاوية التقليدية اساسا موضوعيا للحديث عن الغاء الاستغلال واعتبار ان هناك علاقات بورجوازية غير استغلالية . ولما كانت الولوجاوية الصغيرة طبقة فقيرة العدد ، تنهج الى صفونها لتجنيد كوادرسا فان الايديولوجية الرسمية تغازل اليسول القكرة لهذه الطبقة دون ان تتبنى الجوانب الليبرالية لديها .

الطبقة الجديدة على ان تحصل على استقلال سياسي ، وان ترفض الاخالف المستكرية ، وان تبني خطواتها الاولى لبناء اقتصاد مستقل . ولكن علاقات القاهون مع الاستعمار الامريكي لدى المراجعة السوفياتية تلتقي باتجاهات البورجوازية البيروقراطية التي التهاون معه ، وتقدم لها دفعة قوية فسي اتجاه البحث عن هامش اوسع للتعايش والمشاركة في السوق الراسمالية العالمية . بل ان السياسة الانتهازية للقيادة السوفياتية والتي تبارك الطريق الذي تنتجه البيروقراطية باعتباره طريقا غير راسمالي للنمو ، يعطى هذه الطبقة سندا في مواصلة الهجوم على القوى الشعبية والثورية ويجعل من علاقتها مع الاتحاد السوفياتي بديلا من تقديم تنازلات للجماهير الشعبية اثناء الاصطدام مع الاتحاد السوفياتي . كما ان المراجعة السوفياتية قد التقت بالحركة الشيوعية والثورية العربية اذبح الاضرار الفكرية والسياسية والتنظيمية . وحينما تنهض البيروقراطية المصرية بسدور الحاجز القوي امام نمو القوى اليسارية والثورات الشعبية التي يمكن ان تقودها الطبقة العاملة ، وتبرز اظفارها الحادة في معاداة الشيوعية في مصر والعالم العربي فان ذلك يشكل امام الاستعمار الامريكي نقاطا للنهارون لا يمكن اغفالها .

البناء السياسي

ومن ناحية اخرى ، فان الولوجاوية البيروقراطية لا يمكن ان تقيم اقتصادها الجديد داخل الاسوار المصرية كما لا يمكن لها ان تتجاهل حفاظا على استقلالها دور الاستعمار في العالم العربي . ان الخطة الانتدابية تضع في حسابها السوق العربية اول ما تضع وتطرح قضية القومية العربية بشكل ملمس . وان البيروقراطية المصرية تطرح قضية القومية العربية من زاوية مصالحها الاثانية الضيقة ، فهي باعتبارها اكثر البورجوازيات العربية نوا مدعوة للسيطرة ، لذلك تقول بقومية عربية جاهزة الصنع مزقها الاستعمار ، بتحقيق لها منذ مئات السنين مقومات القومية

السوفياتي التي عملت على تخريب وحدة المسكر ، والمهادن مع الاستعمار الامريكي والفراسي في تقديم المون الى حركات النحر الوطني وبرز خط التعايش السلمي باعتباره الخط العام للسياسة الخارجية لا احد مباديها هذا الخط ، وخط المقاصفة السلمية باعتبارها اأعمال الحاسم في تطور الثورة الماياسة . وعلى الرغم من هذا التطور فان مكاسب ثورة أكتوبر الاشتراكية ، وما ارساه نصف قرن من البناء الاشتراكي وانتشار الايديولوجية الثورية كأساس للحلفاء بين العمال والفلاحين السوفيات لم يذهب ، وعلى الرغم من خطورة المراجعة التي تنتهي باستمساة الراسمالية فان القوى الاشتراكية والاساسي اشتراكي للجيش السوفياتي لم يفلها مكانها للطلانات الراسمالية ، وما تزال تمارسان دور الموائق والمجاهرة لان تصل الاتجاهات المراجعة والمصالح التي تطلبها الى نتائجها الحقيقية . ان جانباً من الدور الذي يلعبه الاتحاد السوفياتي على النطاق العالمي ما يزال استمرارا لخط الثورة الاشتراكية في مناهضة الامبريالية ورسم الاتجاهات الحاكمة التي تعترض هذا الخط من جانب المراجعة والتي قد يكون لها التلب في هذا الموقف او ذاك . ان موقف قيادة الاتحاد السوفياتي من الثورة الصينية موقف تخريبي على طول الخط ، ولكن هذه القيادة بعينها لا تستطيع ان تتخذ نفس الموقف في بيتنام كما ان تاريخ علاقتها وطبيعية مصالحها بالنسبة للعالم العربي تختلف عن هذا الموقف ايضا وان تركت فيه المراجعة بصماتها الواضحة متزايدة الخطورة .

ان علاقة الاتحاد السوفياتي بمصر لم تكن ابدا علاقات استعمارية ، والاتحاد السوفياتي على وجه العموم لم تنجح المراجعة في تحويله الى بلد راسمالي وهي على الاصح لا تستطيع ان تني داخل الاتحاد السوفياتي طبقة امبريالية تعمل على تصدير راس المال في غمضة عين . لقد ساعد الاتحاد السوفياتي



الحرية صفحة ١٤

تقريباً بالشَّيخ إمام
مفني الحركة الثورية المصرية، وصوت
نقمة الجماهير بعد هزيمة حزيران

بيروت - ٨ - ٣ - ١٩٧١ - ٥٥٧ - السنة الثانية عشرة - العدد ٥٥٧ - BEYROUTH - 557/8-3-1971 - AL-HOURRIAH

إضراب الجامعة اللبنانية

لن يحل "حكم المصارف والوكالات" مشكلة بطالة الجامعيين



موضوعات مقدمة الى المجلس الوطني الفلسطيني الثامن

المجلس الوطني الفلسطيني.. ومحاولة الهروب الى "الوصة العسكرية"

ينعقد المجلس الوطني لحركة المقاومة بينما تبرز في داخله وتصطرع على هامشه اتجاهات وقوى يحاول كل منها فرض هيمنته على مجمل المصال الوطني الفلسطيني خلال المرحلة المقبلة. لقد سبق انعقاد المجلس تحركات لجيش التحرير ليس من الصعب تعيين دوافعها ووجهها العامة وما تنطوي عليه من ردود فعل.

كان جيش التحرير، في مرحلة صعود العمل الفدائي خلال السنوات الثلاث التي سبقت هزيمة أيلول الأخيرة، مجرد قوة محقة بالمقاومة سياسياً قف بها انطلاق الكفاح الشعبي المسلح الى موقع هامشي لم تعد تلك معه حتى مقدرة الاندماج على تمثيل الشعب الفلسطيني فضلاً عن قيادته. هكذا انحصر هم قيادات الجيش في محاولة الحفاظ عليه كمؤسسة مستقلة تخضع في تركيبها الى مراتبية تنهض عليها سلسلة امتيازات مادية ومضروبية ليست هناك أية صلة بينها وبين سمات (الجيش) التي تطلق عليها تسمية جيوش التحرير في العادة. ولم يكن إنشاء قوات التحرير الشعبية، التي بدأت تمارس العمل الفدائي الى جانب الآخرين، إلا محاولة للحفاظ على تماسك الجيش ومنع تسرب افراده الى المنظمات الفدائية التي بدأت العمل المسلح بينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية، بقيادتها السياسية وتشكيلاتها التنظيمية المكتبية وفروعها المسلح تدور على نفسها تحت مظلة الوصاية العربية الرسمية. فما الذي سمح لقيادة جيش التحرير بالبروز مجدداً خلال الأسابيع الأخيرة وبالإصاحاب عن رغبتها في استعادة مقاليد القيادة على الشعب الفلسطيني؟

من الواضح أنه لا يمكن فصل محاولة الجيش الجديدة عن ظروف ما بعد هزيمة أيلول في الأردن. لقد نتج من الهزيمة اختلال في ميزان القوى ضمن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت المقاومة هي الطرف الأساسي الذي دفع ثمنه عسكرياً. فالإبادة التي شملت آلاف القتلى، وإجلاء القواعد الفدائية عن المدن ثم مطاردتها ونزعت مقلتها خارج المدن، والتصفية شبه الكاملة التي تعرضت لها الميليشيا، لذلك كله جعل الحجم العسكري والمقتالي للمقاومة يصاب بصور سريع لم يكن ممكناً تفادي نتائجه السياسية والتنظيمية. وبالمقابل كان واضحا أن المستوى الهزلي لمشاركة وحشدات جيش التحرير في الصدامات العنيفة التي انتهكت المقاومة خلال مجزرة أيلول وبعدها، قد أتاح لجيش فرصة الخروج من الأحداث محتقلاً بمعظم ترواح. هكذا باتت القيادة، التي كان وجودها على راسي جيش التحرير عنصر لحو و «ضيقاً» لقطاع أساسي مسلح من الشعب الفلسطيني، قادرة فسي ظروف ما بعد أيلول على التحرك من موقع قوة عسكري لتصفية حسابات سياسية. أن المعنى الذي يقف من بين سطور مذكرتي عبد الرزاق الميجي الى اللجنة المركزية، بالتد ما يكون من الموضوع، هو أن قيادة جيش التحرير قد بدأت معركتها لاستعادة تمثيل الشعب الفلسطيني سياسياً. وإذا كان اختلال وضع المقاومة العسكري قد وفر لها الظروف الفلسطينية «المتاسب» لتقيام بهذه المحاولة، فإن الظروف العربي الدولي المرائن ينعج المحاولة بالقبال وزنا سياسياً باسماً. ذلك أن انكسار المقاومة في الأردن جعل الانظمة العربية ومفانها الدولية أكثر قدرة على التدخل لتضييق الحركة الوطنية الفلسطينية وحجز اتجاهاتها الثورية. وبالنسبة لاطراف الحل السلمي يبدو واضحاً أن المؤسسة العسكرية الفلسطينية الرسمية هي الجهة الأولى المرشحة للعب دور الركيزة التي يمكن أن ينهض عليها بناء «التيار السياسي الفلسطيني المستقل» الذي تقاطع عنده جديلاً مختلفاً الشاريع التصوفية المبرهنة تقرير مصر الفلسطينيين.

وإذا كانت مرحلة ما بعد أيلول قد وفرت لقيادة جيش التحرير ظروفًا فلسطينية - عربية - دولية «ملائمة»، فإن نقد المقاومة كان الدخل الذي اغترته للإعلان عن أهدافها. وفي هذا الصدد تمثل مذكرتي عبد الرزاق الميجي خلاصة النقل «التقدي» الذي تلحظ من خلاله قيادة جيش التحرير نفسها بدلا للمقاومة! صبح ان تجربة المقاومة منذ قيامها حتى هزيمة أيلول

وما بعد - وما بعد - تستدعي نقدا صارما هو وحده الدخل الجدي لإعادة صوغ وجهتها العسكرية والسياسية والتنظيمية وفق متطلبات المرحلة التي دخلتها بعد أيلول... ولكن من أي مرجع وبأي منطق تمارس قيادة جيش التحرير نقدها للمقاومة؟ ما هو الدور «الثوري» الذي لعبته قيادة المؤسسة العسكرية الفلسطينية الرسمية منذ قيامها، وعلى امتداد السنوات الثلاث الماضية خصوصا، حتى تعطي نفسها حق اعتلاء منبر النقد وتوجيه النضال حركة المقاومة؟ وما هو الموضع التاريخي الفعلي الذي احتلته والذي يجعلها تقترض في نفسها القدرة على تحديد مثل هذه المسألة بينها وبين أخطاء المقاومة لتطرح نفسها كمنقذ يملك في يده مفاتيح الحل ومقاييس الخطأ والصواب؟

إذا تجاوزنا هذه النقاط بسرعة يبقى السؤال الأهم: ما هي صلة الكلام الذي تضمنته مذكرتي عبد الرزاق الميجي بالإزمة الفعلية لحركة المقاومة، وما هو مدى ملائمة أصلا لدروس تجربة أيلول ونتائجها، وضمن أي أفق يقترح إعادة صوغ خط المقاومة وتجديد مسيرتها؟

لم يتجاوز حديث قيادة جيش التحرير عن الأوضاع المقاومة، حدود استعادة التحليل المبتذل القتال بأن تعدد المنظمات هو أصل الأزمة وعلة التراجمات السياسية والعسكرية التي أصابت النضال الفلسطيني. هذه الرؤيا القاصرة لم تكن مجرد صيغة، إذ ليس باستعادة قيادة لها مثل هذا الموقع أن ترى الأزمة بمنظار آخر. ومن هنا فإن اقتراح «المنطقي» للخصيات التي تضمنتها مذكرتي عبد الرزاق الميجي الثانية، أتى مقترحا منذ البداية على النتيجة الوحيدة المراد الوصول إليها. هذه النتيجة لم تقتصر على إعلان ضرورة «وحدة المنظمات الفدائية» (مقابل التقدم) بل تضمنت تحديدا «دقيقا» لمسور هذه الوحدة باتجاه لم تنصه جسارة الإصاحاب عن نفسه.

فالتشديد على «حل التشكيلات العسكرية القائمة» للمنظمات ووضعها تحت إمرة القيادة العسكرية الواحدة «وعلى أن تكون أكثرية أعضاء المجلس الوطني الجديد من غير المدنيين الى المنظمات» ثم على «تأليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بحيث يكون أكثر أعضائها من غير المدنيين الى المنظمات ومن ذوي الكفاءات الفلسطينية في مختلف المجالات»، وإشراك المنظمات الفلسطينية الرئيسية بنسبة محدودة... كل ذلك يكشف بوضوح طبيعة مشروع قيادة جيش التحرير «لحل أزمة المقاومة»: تحويل المقاومة التي مؤسسة عسكرية رسمية يرتبط بها خلق تكتلات ليتمكن من تحالف الطرفين «نظام» بقود الشعب الفلسطيني دون أي توسطات تنظيمية سواء على شكل منظمات سياسية أو توجهات جهادية. وقيادة جيش التحرير تستعيد هنا هزينا أيديولوجية الانظمة البورجوازية العسكرية العربية وبرنامجهما التنظيمي المعادي «للحزبية البقيضة» وتحاول أن تنقل الى داخل الحركة الوطنية الفلسطينية نموذج تلك الانظمة في قيادة الجماهير «نحو أهدافها»!

ولقد تراقف طرح هذا المشروع من جانب قيادة جيش التحرير مع تزايد بروز ظاهرة «المستقلين الفلسطينيين» وتصادم

الهيمنة بين مفهوم «أد اعلى نفر من هؤلاء منصة النقد ليواجهوا المقاومة» بحساب عسير «مطالبين هم أيضا بنصيبهم من قيادة الشعب الفلسطيني! وإذا كان المجال لا يتسع هنا لمناقشة اتجاهات النقد الذي يوجهه للمقاومة «مستقلون» لا يجمعهم موقف واحد ولا تصدر مبادئهم من موقع سياسي متجانس، فإن السؤال الذي ينبغي طرحه حول مقهم جميعا في محاكمة المقاومة وطموحهم الى قيادة الشعب الفلسطيني، يبقى في النهاية واحدا. أن الذين ظلوا منذ انطلاق المقاومة حتى هزيمتها في أيلول على هامش الحركة الفلسطينية اليومية للشعب الفلسطيني، والذين لم يندم اسهام اكثرهم اقبالا على «العمل الوطني» حدود تقديم الاستشارات التقنية لهذه المنظمة أو تلك، والذين تنفص كل اجسادهم في كونهم استطاعوا المحافظة على انفسهم مستقلين لم «تفوت» أيديهم لا بحل المبدئية ولا بالانخراط في نضال سياسي يومي يتطلب ما هو أكثر من تدبج الدراسات

في نضال سياسي يومي يتطلب ما هو أكثر من تدبج الدراسات

في نضال سياسي يومي يتطلب ما هو أكثر من تدبج الدراسات

في نضال سياسي يومي يتطلب ما هو أكثر من تدبج الدراسات

في نضال سياسي يومي يتطلب ما هو أكثر من تدبج الدراسات

في نضال سياسي يومي يتطلب ما هو أكثر من تدبج الدراسات

في نضال سياسي يومي يتطلب ما هو أكثر من تدبج الدراسات

في نضال سياسي يومي يتطلب ما هو أكثر من تدبج الدراسات

في نضال سياسي يومي يتطلب ما هو أكثر من تدبج الدراسات

في نضال سياسي يومي يتطلب ما هو أكثر من تدبج الدراسات

إضراب الجامعة اللبنانية

لن يحل "حكم المصارف والوكالات" مشكلة بطالة الجامعيين



موضوعات مقدمة الى المجلس الوطني الفلسطيني الثامن

المجلس الوطني الفلسطيني.. ومحاولة السرب الى "الوحدة العسكرية"

وما بعدها - نستدعي نقدا صارما هو وحده الخط الجدي لاعادة صوغ وجهتها العسكرية والسياسية والتنظيمية وفق متطلبات المرحلة التي دخلتها بعد ايلول ... ولكن من أي موقع وبأي منطق تمارس قيادة جيش التحرير نقدها للمقاومة ؟ ما هو الدور « الثوري » الذي لعبته قيادة المؤسسة العسكرية الفلسطينية الرسمية منذ قيامها ، وعلى امتداد السنوات الثلاث الماضية خصوصا ، حتى تغطي لنفسها حق اعتلاء منبر النقد وتوجيه المصالح لحركة المقاومة ؟ وما هو الموقر التاريخي الفعلي الذي احتلته والذي يجعلها تفرض في نفسها القدرة على تحديد مثل هذه المسألة بينها وبين اخطاء المقاومة لتطرح نفسها كمنفذ يملك في يده مفاصل الحل ومقاييس الخطا والصواب ؟

اذا تجاوزنا هذه النقاط بسرعة يبقى السؤال الاهم : ما هي صلة الكلام الذي تضمنته مذكرنا عبد الرزاق الجبجي بالآزمة الفعلية لحركة المقاومة ، وما هو مدى ملائمتها اصلا لدروس تجربة ايلول ونتائجها ، وضمن أي افق يقترح اعادة صوغ خط المقاومة وتجديد مسيرتها ؟

لم يتجاوز حديث قيادة جيش التحرير عن اوضاع المقاومة ، حدود استعادة التحليل البحت للثقل بان تعدد المنظمات هو اصل الازمة وعلة التراجعات السياسية والعسكرية التي اصابت النضال الفلسطيني . هذه الرؤيا القاصرة لم تكن مجرد صفة ، اذ ليس باستعادة قيادة لها مثل هذا الموقع ان ترى الازمة بمنظار آخر . ومن هنا فان التتابع « الهطلي » للحجيات التي تضمنتها مذكره عبد الرزاق الجبجي الثانية ، آتى مفتوحا منذ البداية على النتيجة الوحيدة المراد الوصول اليها . هذه النتيجة لم تقتصر على اعلان ضرورة « وحدة » المنظمات الفدائية « (مقابل التقدم) بل تضمنت تحديدا « دقيقا » لمضمون هذه الوحدة باتباع لم تنصفه جسرة الانصاف عن نفسه .

فالتشديد على « حل التشكيلات العسكرية القائمة للمنظمات ووضعها تحت امرة القيادة العسكرية الواحدة » وعلى ان « تكون اكرية اعضاء المجلس الوطني الجديد من غير المنتمين الى المنظمات » على « تاليف اللجنة التنفيذية لنظمية التحرير الفلسطينية بحيث يكون اكثر اعضائها من غير المنتمين الى المنظمات ومن ذوي الكفايات الفلسطينية في مختلف المجالات ، واشراك المنظمات الفلسطينية الرئيسية بنسبة محدودة ... كل ذلك يكشف بوضوح طبيعة مشروع قيادة جيش التحرير « لحل أزمة المقاومة » : تحويل المقاومة الى مؤسسة عسكرية رسمية يرتبط بها ملحق تقني قراطي لينتقل من تحالف الطرفين « نظام » يقود الشعب الفلسطيني دون أي توسعات تنظيمية سواء على شكل منظمات سياسية او تجمعات جماهيرية . وقيادة جيش التحرير تستعيد هنا هزيمتها ايدولوجية الانظمة المبرجوازية العسكرية العربية وبرنامجهما الفتنلي المعادي « للجزية الرقضية » ، وتحاول ان تنقل الى داخل الحركة الوطنية الفلسطينية نموذج تلك الانظمة في قيادة الجباهير « نحو اهدافها » !

ولقد تراقب طرح هذا المشروع من جانب قيادة جيش التحرير مع تزايد بروز ظاهرة « المستقلين الفلسطينيين » وتصادم المهمة بين صفوفهم . اذ اعلى نفر من هؤلاء منصة النقد ليوأجوا المقاومة « بحساب عمير » طالبن هم ايضا بتصحيح من قيادة الشعب الفلسطيني . واذا كان الجلال لا يتسع هنا لخاتمة اتجاهات التقد الذي يوجهه للمقاومة « مستقون » لا يجمعهم موقف واحد ولا تصدر مبادئهم من موقع سياسي متجانس ، فان السؤال الذي ينبغي طرحه حول حقهم جميعا في حياكة المقاومة وطرحهم الى قيادة الشعب الفلسطيني ، يبقى في النهاية واحدا . ان الذين ظفروا منذ انطلاق المقاومة حتى هزيمتها في ايلول على هامش الحركة الفصالية اليومية للشعب الفلسطيني ، والذين لم يتعد اسهام اقزوم اقبالا على « العمل الوطني » حدود تقديم الاستشارات الفنية لهذه المنظمة او تلك ، والذين تنفص كل امجادهم في كونهم استطاعوا المحافظة على انفسهم مستقلين لم « تقوت » ايديهم لا بعمل المنديقة ولا بالانضباط في نضال سياسي يومي يتطلب ما هو اكثر من تدبج المراسلات

ينعقد المجلس الوطني لحركة المقاومة بينما تبرز في داخله وتصطرع على هامشه اتجاهات وموى يحاول كل منها فرض هيمنته على مجمل النضال الوطني الفلسطيني خلال المرحلة المقبلة . لقد سبقت انعقاد المجلس تحركات لجيش التحرير ليس من الصعب تعيين دوافعها ووجهتها العامة وما تطوي عليه من ردود فعل .

كان جيش التحرير ، في مرحلة صعود العمل الفدائي خلال السنوات الثلاث التي سبقت هزيمة ايلول الاخيرة ، مجرد قوة ملحقة بالمقاومة سياسيا تقف بها انطلاق الكفاح الشعبي المسلح الى موقع هامشي لم تعد تلك معه حتى مقدرة الاندماج على تمثيل الشعب الفلسطيني فضلا عن قيادته . هكذا انحصر هم قيادات الجيش في محاولة الحفاظ عليه كؤسسة مستقلة تخضع في تركيبها الى مرايا تنهض عليها سلسلة امتيازات مادية ومجتمعية ليست هناك اية صلة بينها وبين سمات « الجيوش » التي تطلق عليها تسمية جيوش التحرير في العادة . ولم يكن انشاء قوات التحرير الشعبية ، التي بدأت تمارس العمل الفدائي الى جانب الآخرين ، الا محاولة للحفاظ على تماسك الجيش ومنع تسرب افرادها الى المنظمات الفدائية التي بدأت العمل المسلح بينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية ، بقيادتها السياسية وتشكيلاتها التنظيمية المكتبية وفروعها المسلح تدور على نفسها تحت مظلة الوصاية العربية الرسمية . فما الذي سمح لقيادة جيش التحرير بالبروز مجددا خلال الاسابيع الاخيرة وبالاخص عن رغبتها في استعادة مقاليد القيادة على الشعب الفلسطيني ؟

من الواضح انه لا يمكن فصل محاولة الجيش الجديدة عن ظروف ما بعد هزيمة ايلول في الاردن . لقد نتج عن الهزيمة اخلال في ميزان القوى ضمن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت المقاومة هي الطرف الاساسي الذي دفع ثمنه عسكريا . فالإبادة التي شملت آلاف القتلى ، واجلاء القواعد الفدائية عن المدن ثم مطاردتها وتفتيت مظهرها خارج المدن ، والتصفية شبه الكاملة التي تعرضت لها الجليدية ، ذلك كله جعل الهجوم العسكري والمثالي للمقاومة يصاب بضمور سريع لم يكن ممكنا نقادي نتائجه السياسية والفطنية . وبالمقابل كان واضحا ان المستوى الرزي لشراكة وحشدات جيش التحرير في الصدامات العنيفة التي انتهت المقاومة خلال مجزرة ايلول وبمعضها ، قد اتاح لجيش فرصة الخروج من الاحداث محتفظا بمعظم قواه . هكذا باتت القيادة ، التي كان وجودها على راس جيش التحرير عنصر لجم و « ضيق » لنضال اساسي مسلح من الشعب الفلسطيني ، قادرة في ظروف ما بعد ايلول على التحرك من موقع قوة عسكري لتصفية حسابات سياسية . ان المعنى الذي يقفز من بين سطور مذكرتي عبد الرزاق الجبجي الى اللجنة المركزية ، باتد ما يكون من الموضوع ، هو ان قيادة جيش التحرير قد بدأت معركتها لاستعادة تمثيل الشعب الفلسطيني سياسيا . واذا كان اخلال وضع المقاومة العسكرية قد وفر لها الظروف الفلسطينية « المناسب » للقيام بهذه المحاولة ، فان الظروف العربي الدولي المراهق يمنع المحاولة بالقبال وزنا سياسيا مضاعفا . ذلك ان انتشار المقاومة في الاردن جعل الانظمة العربية ومخالفاتها الدولية اكثر قدرة على الانفصال لضبط الحركة الوطنية الفلسطينية وتوجيه اتجاهاتها الثورية . وبالنسبة لاطراف الحل السلمي يبدو واضحا ان المؤسسة العسكرية الفلسطينية الرسمية هي الجهة الاولى المرشحة للعب دور الركيزة التي يمكن ان ينهض عليها بناء « الكيان السياسي الفلسطيني المستقل » الذي تتقاطع عنده مبدئيا مختلف المشاريع التصورية المبرهنة لتقرير مصير الفلسطينيين . واذا كانت مرحلة ما بعد ايلول قد وفرت لقيادة جيش التحرير ظروفها فلسطينية - عربية - دولية « ملائمة » ، فان نقد المقاومة كان الخط الذي اغترته للإعلان عن اهدافها . وفي هذا الصدد تمثل مذكرنا عبد الرزاق الجبجي خلاصة الخط « التقدي » الذي تطرح من خلاله قيادة جيش التحرير نفسها بديلا للمقاومة !

صحيح ان تجربة المقاومة منذ قيامها حتى هزيمة ايلول

الأكاديمية وتنظيم « الارشيفات » ، ان هؤلاء لا يحق لهم التطلع لحياكة أولئك الذين دفعوا - رغم كل اخطائهم - الثمن الباهظ لقاء محاولة الانتقال بالشعب الفلسطيني من مقاعد المتفرجين الى حيث استطاع ان يحمل البندقية بيده بعد حيز طال عشرين عاما .

ما هو المص الذي يمكن ان تنهي اليه حركة « المستقلين الفلسطينيين » المناشدة الآن ؟ لم تكن بحاجة الى ما تضمنته مذكره الجبجي من اشادة « بأصحاب الكفايات » ودفعه لطامعهم ، كي ندرك ان هذه الحركة صائرة في النهاية الى التحالف مع المؤسسة التي يراد لها ان تشكل قاعدة النظام الجديد القادر (بذراعيه العسكري والكتو قراطي) على ضبط وتفتين الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني بحيث يصبح ممكنا العاقها بالوضع العربي الرسمي الخاضع بحدوره لتفضيحات التوازن الدولي الدقيق . وهي وجهة لا يمكن لها ان تنهض الا على انقاض المقاومة كحركة شعبية مسلحة . فما هو موقع المقاومة من ذلك كله ؟

مقابل مشروع قيادة جيش التحرير ، وهيميات « المستقلين » المتصاعدة ، تبدو الوجهة التي تقترحها فتح - وهي الطرف الفدائي الرئيسي المهيمن - بعيدة جدا عن ان تشكل جوابا فعليا على قضايا المقاومة في مرحلة تطورها المراهنة . تنسم هذه الوجهة بالتشديد على اولوية الوحدة العسكرية (الدمج العسكري لكل المنظمات الفدائية تحت قيادة واحدة) ، هذا التشديد يغني مسلمات مضرة نادرا ما يجري الانصاح عنها بوضوح . ابرز هذه المسلمات اعتبار أزمة المقاومة ، التي تكثفت نتائجها في احداث ايلول وما بعدها ، مجرد نتيجة مباشرة لتعدد المنظمات (على هامش فتح) ولوجود « منطرين » قادرا المقاتلة بشعاراتهم « الفخيلة على مسيرتها » الى الهزيمة التي فرضت عليها !

وعلى قاعدة هذا المطلق تصبح الوحدة العسكرية هي الوسيلة الفاعلة للجم « المنطرين » وطسب التيارات السياسية التي يطلقها تعدد المنظمات . ان هذه الوجهة التي تقدم نفسها على انها خلاصة صيغة المراهجة المطلوبة لوضع المقاومة بعد هزيمة ايلول ، تستخلص من الهزيمة دروسا معكوسة في الواقع . فالآزمة الجوهرية في مسيرة المقاومة ليست أزمة تعدد منظمات ، وهزيمة ايلول لم تكن نتيجة « لتسرع منطرين افطوا صداما مع النظام الاردني لا جبر » ! والهروب الى الوحدة العسكرية على قاعدة هذا التحليل الفاطي لا يقدم أي جواب على أزمة المقاومة الفعلية ، بل هو يشكل في احسن الاحوال نسخة عن مشروع قيادة جيش التحرير بالفاظ أخرى وتحت اسم مختلف . أي ان منطق « عسكرة المقاومة » نهائيا وطسب آرتها السياسية : فقدان الخط السياسي المستراتيجي الصحيح الوجهه لسيرتها ونمط تركيبها التنظيمي اللامبقراطي سواء في حياها الداخلية او على صعيد علاقتها بالجهاد الفلسطيني - الاردني والعربية ، ان ذلك معناه طمس المهام الفعلية التي تواجه حركة المقاومة في مرحلة صيها المراهنة وتحويل الانتباه عنها . وهو امر لن يضر بدوره اكثر من اقامة نظام عسكري بيروقراطي اخر يجهش احتمالات نهوض الحركة الوطنية الفلسطينية من جديد ويجريها من القدرة على التأثير لوريا في اوضاع المنطقة .

وبهذا المثل فان الصراع بين فتح وقيادة جيش التحرير يصبح مجرد تنافس على مقاليد تمثيل الشعب الفلسطيني رسميا . وهو تنافس يستخدم فيه الطرفان الوسائل ذاتها ومن مواقع متشابهة في النهاية . وفي هذا التلطف يتكسب اعضاء فتح وبناء ونوسيع « لواء البروك » من الجنود الذين غادروا الجيش الاردني بعد ايلول ، دلالة الواضحة . اذ هو ينصح عن تصور محرف لمهام المرحلة المراهنة تكسبه عقدة بناء المؤسسات المطلوبة لغرض ميدان التنافس مع جيش التحرير من موقع قوة اداري .

اذا كانت اصلا للمجلس الوطني الفلسطيني سوف تنحصر في حدود برنامج «عسكرة المقاومة» كما تطرحه قيادة جيش التحرير وكما يمكن ان يجسده « مبرقع ابو حار للوحدة الوطنية » فان فرصة اخرى لمينة من عمر المقاومة لا بد ان تضيع . « الحرية »